الأمم المتحدة S/PV.7651

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٥١

الخميس، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٦/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2016/225)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1607614 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2016/225)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، البرازيل، بيرو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، شيلي، غواتيمالا، كولومبيا، المكسيك، هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد، جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/225، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لأنغولا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد جلسة اليوم بشأن هايتي، ولجميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود على وجه الخصوص أن أشكر جميع البلدان التي تساهم بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك جميع الدول الأعضاء التي تعمل معنا في سياق تعزيز الاستقرار في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

في أعقاب توقف العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥، تقف هايتي عند منعطف حاسم في عمليتها لتحقيق الديمقراطية. وستكون الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة بالنسبة للآفاق القصيرة والمتوسطة الأجل لتوطيد الديمقراطية في هايتي، مما يتطلب من جميع الجهات الفاعلة المعنية بذل جهود بحسن نية وأن تسترشد في ذلك بمصلحة شعب هايتي.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت هايتي الجولة الثانية من الجولات الانتخابية الثلاث المقررة لعام ٢٠١٥، وهو ما أظهر حدوث تقدم نحو تجديد مؤسساتها الديمقراطية واستعادة التوازن المؤسسي، على نحو ما ينص عليه الدستور. ونتيجة لهذه الانتخابات، أدى ١٤ من بين ٢٠ عضوا في مجلس الشيوخ و ٩٢ من بين ١١٩ عضوا في مجلس النواب اليمين، مما ترتب عليه إنشاء الهيئة التشريعية الخمسين في البلد وتمكين البرلمان من استئناف عمله الدستوري في ١١ كانون الثاني/يناير، وهو التاريخ المحدد بموجب الدستور، مما أنهى عاما من الاختلال الوظيفي وممارسة الحكم عن طريق المراسيم.

وانتهى هذا الزخم الإيجابي بفعل تأجيل الجولة الانتخابية الثالثة، على خلفية تصاعد التوترات بسبب الادعاءات بحدوث تزوير وتزايد الشواغل الأمنية. وتم تفادي خطر حدوث فراغ

آخر في الحكم بفضل اتفاق تم التوصل إليه في ٥ شباط/فبراير بين الرئيس مارتيلي ورئيسي مجلسي البرلمان.

وبالاعتماد على روح الدستور الهايتي، تضمن الاتفاق خارطة طريق للاستمرارية المؤسسية عقب انتهاء الفترة الرئاسية في ٧ شباط/فبراير. ولقد دعا الجمعية الوطنية إلى الانتخاب غير المباشر للرئيس المؤقت لمدة تصل إلى ١٢٠ يوما، إلى جانب تعيين رئيس للوزراء ومجلس للوزراء بتوافق الآراء، وإعادة إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت بغية إنجاز الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥، من خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٤ نيسان/أبريل.

وعلى الرغم من الجهود العديدة التي يبذلها المسؤولون عن تنفيذ الاتفاق، تظل التوترات شديدة، مع وجود طبقة سياسية لا يزال يتعين عليها الاتحاد وراء رؤية مشتركة للعملية السياسية. وبينما شهد ١٤ شباط/فبراير قيام الرئيس السابق لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، جوسليرم بريفير، بأداء اليمين بصفته رئيس هايتي المؤقت، ظل الطريق مسدودا لحوالى ثلاثة أسابيع أمام تعيين رئيس للوزراء ومجلس للوزراء بتوافق الآراء، وتصويت البرلمان على الثقة ببرنامج الحكومة السابقة. وفي هذا الصدد، جرى يوم أمس تأجيل جلسة مجلس النواب لأنه بدا متعذّرا التوصل إلى اتفاق على مجلس الوزراء المقترح.

وفي الوقت نفسه، وبالتشاور مع القطاعات ذات الصلة، اتُخذت خطوات لتحديد أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد. ومع ذلك، توقّف تنصيبهم ريثما يتم تثبيت رئيس الوزراء وحكومته. وثمة مطالب متواصلة بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة للتحقق من أنه لا يوجد حتى الآن أي تعريف للولاية أو المكوّن اللذين من شأنهما تعزيز الثقة مع استمرار العملية الانتخابية لعام ٢٠١٥.

والتأخيرات المتراكمة سواء بالنسبة إلى تثبيت رئيس الوزراء وإعادة إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت، بالترافق مع الشكوك المتعلقة بالتحقق من العملية الانتخابية لعام ٢٠١٥، لا تؤثر فحسب على تنفيذ الاتفاق واختتام الدورة الانتخابية ضمن الجدول الزمني المحدد بمدة ١٢٠ يوما، ولكنها قد تمنع أيضا العودة السريعة إلى النظام الدستوري الكامل، مما يطيل أمد عدم الاستقرار السياسي الذي ابتلي به البلد لفترة طويلة جدا. والأزمة السياسية التي طال أمدها قد تؤدي إلى صرف عناية جميع الجهات الفاعلة، والهايتيين، والشركاء الدوليين على حد سواء، عن المحافظة على المكاسب التي تم جنيها في السنوات الأخيرة نتيجة تحقيق الاستقرار. فهايتي لا تستطيع فقدان التركيز في هذا الصدد، لأنه يمكن أن يؤدي إلى تزايد انخفاض النمو الاقتصادي.

وقد ظلت الحالة الأمنية هادئة إلى حد كبير، وإن كانت هشة، لكنها تأثرت بالعملية الانتخابية والتوترات السياسية المتعلقة بها خلال الأشهر الماضية. والانتخابات التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر سجلت تراجعا في الحوادث الأمنية، مما يشهد على القدرة المتزايدة باستمرار للشرطة الوطنية الهايتية، التي كانت الجهة الرئيسية التي وفّرت الأمن أثناء الانتخابات. وعندما أتيت المرة الماضية إلى المجلس (انظر S/PV.7530)، أدليت بشهادتي ليس تجاه تزايد قدرة الشرطة فحسب، ولكن أيضا تجاه تزايد قدرة المجلس الانتخابي المؤقت وحكومة هايتي على تحمل مسؤولية أكبر عن قيادة العملية الانتخابية في البلد. وبينما تُظهر الانتخابات التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الدور القيادي لتلك المؤسسات الوطنية الرئيسية، فإن استمرار التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم العمليات واللوجستيات والأمن، والمساعدة المالية التي يقدمها شركاء هايتي الدوليون، أمران يظلان حاسمين لإنجاز الدورة الانتخابية وتحقيق الاستقرار في البلد.

وبالمثل، أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية خلال تنفيذ خطة التنمية ٢٠١٢-٢٠١٦ في العام الماضي، وبدعم من

بعثة الأمم المتحدة، كلاً من الالتزام والقدرة حيال توفير الأمن للشعب الهايتي بشكل متزايد. ومع ذلك، من الضروري زيادة تحسين القدرات التخصصية لهذه المؤسسة وتعزيزها، لكي تصبح الشرطة الوطنية بحق مكتفية ذاتيا. وسوف يتطلب ذلك التزاما مستمرا وقويا بتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، ضمن إطار إصلاحات سيادة القانون التي تجريها الحكومة الهايتية على نطاق أوسع، بدعم من شركاء هايتي الدوليين.

إن اقتصاد البلد يظهر علامات التعب، مع انخفاض الاستثمار في القطاعين العام والخاص انخفاضا حادا، وتراجع النمو، وزيادة التضخم، مما يسفر عن نقص في الإنفاق، وانخفاض في الأنشطة المدرّة للدخل، وزيادة التعرض للصدمات الخارجية، وللأزمات الإنسانية، في ظل تناقص التمويل الدولي. وأدت ثلاث سنوات متتالية من الجفاف إلى مواسم حصاد رديئة، الأمر الذي أغرق ١,٥ مليون نسمة من الشعب الهايتي في حالة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وعرّض الشعب الهايتي لمزيد من تجارب الصمود.

وبغية التصدي لهذه التحديات التي تؤثر على الحياة اليومية لملايين المواطنين، وبغية تنفيذ إصلاحات طويلة الأجل، تحتاج هايتي إلى مؤسسات مستقرة ونظام للحكم يتصف بالمقدرة. لذلك، لا يوجد بديل من العودة بأسرع ما يمكن إلى مسار الاستقرار المؤسسي والسياسي، من خلال انجاز الانتخابات المعلّقة. والتقصير في العمل على تحقيق هذه الأهداف سيخلّف عواقب خطيرة في المدى البعيد، ويعرّض للخطر رفاه الشعب الهايتي الذي يتوق إلى الاستقرار ويستحقه. وإن أصدقاء وشركاء هايتي الدوليين بحاجة أيضا إلى ضمان أن يبقى لمساعداتهم تأثير على مصلحة الشعب الهايتي.

وثمة عامل رئيسي لإيجاد سبيل للعودة إلى النظام الدستوري الكامل هو الروح التوفيقية القوية في ما بين أصحاب المصلحة الهايتيين، وكذلك التزام قوي ببناء توافق في الآراء. وأظل أكرر هذه الرسالة التي أبعثها إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية مع الشعور بالإلحاح والقلق العميق، بمن فيها الرئيس المؤقت وقيادة مجلسَي البرلمان.

وسوف يتم إلى حد كبير تهيئة البيئة التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة من خلال طريقة إنجاز العملية الانتخابية وتوقيتها. لذلك، من الأهمية القصوى بمكان أن يقف المجتمع الدولي موقفا حازما بدعم التوصل إلى حل يكفل أن تتخذ هايتي إجراءات حازمة لمواصلة السير على طريق توطيد الديمقراطية.

ومثلما يدرك المجلس، دخلت البعثة العام الأخير من خطة تركيز أنشطتها، وقد بدأ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة العمل على إعداد خطة انتقالية مشتركة. وسوف تتضمن هذه الخطة خارطة طريق لفك ارتباط البعثة تدريجيا بالوظائف التي يمكن أن تتولاها حكومة هايتي أو شركاء آخرون، مع تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من دعم الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لكفالة أن يتم الاحتفاظ بمكاسب الاستقرار التي تحققت في الماضي، وأن تتزايد احتمالات بقاء المؤسسات الرئيسية لأجل بعيد، من قبيل مؤسسات الشرطة الوطنية وسيادة القانون.

وهذه الأعمال التحضيرية بشأن العملية الانتقالية سوف تصب في التقييم الاستراتيجي، الذي طلب القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) إلى الأمين العام أن يجريه بعد الانتخابات، بغية تقديم توصيات تتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي. وفي ضوء الغموض السياسي الحالي في البلد، اقترح الأمين العام في تقريره (S/2016/225) بأن يجري التقييم الاستراتيجي بعد انتهاء العملية الانتخابية المتقطعة. ويعتزم الأمين العام تقديم توصيات إلى مجلس الأمن حول مستقبل البعثة، قبل انتهاء ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بشكل منفصل وبصرف النظر عن التطورات الانتخابية على أرض الواقع.

وأتوجه بالشكر إلى جميع زملائي في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لما أبدوه من تفان خلال هذه الفترة الصعبة في هايتي. كما أدعو جميع شركاء هايتي الدوليين إلى مواصلة تقديم دعمهم القيّم للعملية السياسية في البلد.

وختاما، أدعو جميع الأطراف الفاعلة الهايتية على جميع المستويات إلى الاسترشاد أولاً بمسؤوليتها تجاه شعب هايتي وكفالة استكمال العملية الانتخابية في أجواء هادئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية، التي تحدد بوضوح إلى جانب تقرير الأمين العام (S/2016/225) الخطوات الهامة التي اتخذها هايتي في السنوات القليلة الماضية منذ وقوع الزلزال، فضلا عن التحديات الهائلة التي لا تزال تواجهها.

وأود أن أبدأ بالإشادة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز العملية السياسية وترسيخ سيادة القانون وتوطيد حقوق الإنسان. ونود أن نشكر تحديدا جميع الرجال والنساء العاملين في البعثة، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، على الجهود المضنية المبذولة من أجل شعب هايتي.

أود اليوم أن أركز على المسألة العاجلة والحاسمة الأهمية بالنسبة للمستقبل في هايتي – ألا وهي الإسراع في استكمال العملية الانتخابية المؤجلة في هايتي. إن استكمال الدورة الانتخابية خطوة حاسمة الأهمية نحو تثبيت حكومة منتخبة تعبر عن إرادة الشعب الهايتي، بل وأيضا إعادة إنشاء مؤسسات ديمقراطية تعمل بكامل طاقتها في هايتي يمكن أن تجعل هايتي أكثر استقرارا وأمنا. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي من دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية ذات مصداقية.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام في ملاحظاتها، تم التوصل إلى اتفاق سياسي في ٥ شباط/فبراير من خلال عملية سياسية تقودها هايتي لعقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ نيسان/أبريل، يتبعها تنصيب الرئيس في ١٤ أيار/مايو. ومن أجل الالتزام بذلك الجدول الزمني، لا بد أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة السياسية في هايتي بالتنفيذ السريع للاتفاق. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالالتزام الذي قطعه الرئيس المؤقت بريفار بالمضي قدما نحو إنجاز العملية الانتخابية المنصوص عليها في الاتفاق، وننوه بالخطوة الهامة التي اتخذها في ٢٥ شباط/فبراير بتعيين رئيس وزراء. ولكن في حين اتخذت بعض الخطوات الإيجابية نحو الالتزام بالإطار الزمني، فقد بدأ الوقت ينفد قبل إنجاز العديد من المهام التي ما زالت قائمة. وتتمثل الخطوة التالية الحاسمة في إعادة تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت في أسرع وقت ممكن. ونحث البرلمان على الاضطلاع بدوره في تنفيذ اتفاق ٥ شباط/فبراير قبل التصويت على السياسات الحكومية لرئيس الوزراء دون تأخير من أجل تيسير إتمام العملية الانتخابية.

وقد نشرت بعض الجهات السياسية والمراقبين إشاعات أواخر العام الماضي تضمنت إدعاءات بتزوير العملية الانتخابية على نطاق واسع والطعن في مصداقية الانتخابات. وأساءت تلك الإشاعات للشعب الهايتي إساءة حقيقية. فلم تكن غير مفيدة فحسب بل كانت ضارة وقوضت إلى حد كبير الجهود التي تبذلها حكومة هايتي بمساعدة المجتمع الدولي لإتاحة صوت مسموع للشعب من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيا. أود أن أشير إلى أننا لم نجد ولا بعثات المراقبة الدولية التي أرسلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية أدلة على وجود تزوير هائل وواسع النطاق.

وعقب استكمال الانتخابات بنجاح، يمكن أن تركز هايتي طاقتها ومواردها على تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية في هايتي والتي تم تهميشها وطغت عليها الأزمة السياسية التي طال أمدها. فعلى سبيل المثال، يتعين على حكومة هايتي التعجيل بمعالجة المشاكل القائمة في قطاع العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة. فلم توجه التهم رسميا لحوالي ٧٠ في المائة من السجناء في سجون هايتي.

وهايتي تواجه الآن تحديات متزايدة، بما في ذلك الجفاف وخفض قيمة العملة والتهديدات لأمنها الغذائي، من بين أمور أخرى. لكن حكومة منتخبة يمكن أن تعمل بفعالية مع العديد من شركاء هايتي الدوليين لمواجهة تلك التحديات وغيرها. وتعزيز المؤسسات في هايتي ضروري أيضا للحفاظ على عمل بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين وتولي مهامها في نهاية المطاف. وبينما تستعد البعثة لتقييم الظروف لمزيد من الخفض التدريجي للقوام أو إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، نشيد بالشرطة الوطنية الهايتية للتقدم المحرز نحو تحسين البيئة الأمنية في البلد. ونشير إلى أن الشرطة الوطنية الهايتية تعتزم الوصول إلى قوامها المستهدف لنحو ١٥ ٠٠٠ ضابط تقريبا بنهاية عام ٢٠١٦، ونطالب باستكمال خريطة الطريق لزيادة الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها المهني للسنوات الخمس المقبلة. كما نطالب باستمرار تقديم المساعدة من المجتمع الدولي لتلك الجهود.

وتؤيد الولايات المتحدة بعثة التقييم الاستراتيجي لمستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي كما هو مطلوب في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، وهو ما سيبدأ بعد انتهاء الانتخابات وتنصيب رئيس جديد منتخب ديمقراطيا. ونتطلع أيضا إلى الخطة الانتقالية المشتركة التي تضعها حاليا البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، والتي ستحدد خارطة الطريق للدعم في المستقبل من جانب الأمم المتحدة وحكومة هايتي وغيرها من الشركاء الدوليين. ونرحب إضافة إلى بعثة التقييم الاستراتيجي بتوصيات البعثة بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي، ونشدد على أن أي إعادة تشكيل لوجود الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى تحليل دقيق ومستمر للحالة الأمنية في هايتي. واستخدام ذلك التحليل القائم على الأدلة للمساعدة في اتخاذ القرارات بشأن تشكيل الأمم المتحدة سيساعد على تجنب التغييرات المتسرعة التي يمكن أن تخاطر بالتقدم الذي حققته حكومة هايتي وشعبها مع الشركاء الدوليين على مدى العقد الماضي.

ولقد كانت الولايات المتحدة من شركاء هايتي الدوليين لفترة طويلة. ونواصل، بالعمل مع حكومة هايتي والمجتمع الدولي، وسنواصل دعم والعمل لتعزيز الأمن الشامل والتنمية الديمقراطية والنمو الاقتصادي في هايتي. والتقدم بشأن هذه القضايا شاق خاصة حينما يسود عدم اليقين السياسي، الأمر الذي يؤكد على أهمية إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاق ٥ شباط/فبراير. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بعملية انتخابية نزيهة وحرة وحقيقية تكون سلمية ومتواصلة، حتى يتسنى لهايتي أخيرا المضي نحو مستقبل مشرق تستحقه بجدارة.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة السيدة أونوري على التزامها بتحقيق الاستقرار في هايتي، كما أود أن أنوه بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبلدان المساهمة بقوات في تلك البعثة.

ويساور نيوزيلندا القلق حيال الاضطراب السياسي الذي حدث مؤخرا في هايتي والتأخير المستمر في العملية الانتخابية. وكنا نأمل أن يكون هذا العام هو العام الذي تنتقل فيه هايتي من الاعتماد على الشركاء الخارجيين إلى زيادة الاعتماد على الذات. وكنا نأمل أن ننظر اليوم في خطة لذلك الانتقال،

خطة تكون المنتج المشترك بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جديدة. لقد رحبنا بالتقارير التي تفيد بالتوصل إلى اتفاق على إجراء انتخابات في الأشهر القادمة. وللأسف قوضت المناورة السياسية على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بجدية التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

لقد حان الوقت لتلزم جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة المؤقتة، نفسها بتوفير القيادة التي يستحقها شعب هايتي. فالآثار المترتبة على استمرار حالة الغموض السياسي في هايتي ليست هينة. وكما أكدت الممثلة الخاصة في إحاطتها الإعلامية فإن النمو الاقتصادي في هايتي قد تأثر بصورة مباشرة. وقد ساءت الحالة الإنسانية مع الجفاف الشديد وانعدام الأمن الغذائي للملايين من أبناء هايتي واستمرار تفشي وباء الكوليرا.

وقد تأثر أيضا الجدول الزمني للنظر في الخطوات المقبلة لبعثة الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة في هايتي بسبب الحالة السياسية. وتتفق نيوزيلندا مع الممثلة الخاصة على أنه من المنطقي بشكل متزايد إجراء تقييم استراتيجي لوجود الأمم المتحدة في هايتي في أعقاب الانتخابات مع وجود حكومة جديدة. وحتى مع ذلك لا يمكن أن تظل بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى أجل غير مسمى. نحن بحاجة إلى الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المتبقي للكفالة أن تكون هايتي مجهزة بشكل جيد قدر الإمكان لإدارة أمنها الخاص بمجرد انسحاب البعثة.

وأثلج صدرنا عمل البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على وضع خطة انتقالية مشتركة. ولا بد أن تنظر الخطة، إضافة إلى تحديد أهداف ومسؤوليات واضحة، في المهام التي يمكن للبعثة إنجازها أو إيقافها قبل أن تنتهي ولايتها.

وكفالة التنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين ستكون أمرا أساسيا، بما في ذلك المهام المتبقية التي قد يتعين نقلها. وحتى يكون الانتقال مستداما، يجب أن يكون للخطة ملكية وطنية حقيقية.وتتمثل الأولوية في ضمان أن يكون لدى المؤسسات الأساسية، ولا سيما الشرطة، القدرة على تنفيذ أعمالها بفعالية دون دعم دولي. ونحن نحث البعثة على إشراك الحكومة الجديدة في الخطة الانتقالية المشتركة في أقرب وقت ممكن بعد الانتخابات.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل مكافحة وباء الكوليرا المتفشي حاليا. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها، ولا سيما تلك الجهود التي ساهمت في خطة الدعم والخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة دعم المتضررين في هايتي واتخاذ الإجراءات المناسبة للمساعدة في إغلاق هذا الفصل، والتأكد من أن الحكومة الجديدة لا تقف وحدها في التصدي للآثار المستمرة والإرث السياسي المتعلق بتفشي الوباء.

وبالنظر إلى دورة انعدام الاستقرار في هايتي والدروس التي استفادتها الأمم المتحدة من الدول الهشة الأخرى، يجب علينا أن نضطلع بانتقال بعثة الأمم المتحدة بصورة صحيحة. وستكون فعالية التخطيط للمرحلة الانتقالية وبناء القدرات، فضلا عن الدعم الدولي طويل الطويل، عوامل أساسية في نجاح عملية الانتقال. ولكن لن يحقق أي شيء من ذلك فوائد طويلة الأجل، ما لم تكن الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي مستعدة للعمل بمسؤولية وبطريقة سلمية، دون احتجاجات عنيفة أو لغة تحريضية. وندعو الجهات الفاعلة المعنية لتنحية المنافسات والمصالح الشخصية ووضع مصالح البلد في المقام الأول. وللهايتيين الحق في توقع ذلك، ونأمل أن يظل المجلس متحدا في دعم هايتي خلال هذه الفترة الحرجة.

السيد روسيللي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، وبالتالي ستركز ملاحظاتي على الجوانب التي لم تغطيها المداخلة.

لقد كان التزام أوروغواي تجاه هايتي التزاما ثابتا، سواء في الميدان أو هنا في المقر. وفي الميدان، كنا مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، مساهمين بقوات منتشرة في كتيبة مشتركة مع بيرو، وهنا في المقر، ترأسنا فريق أصدقاء هايتي منذ عام ٢٠٠٩. لقد كانت بعثة الأمم المتحدة في هايتي ولا تزال تمثل أداة هامة جدا تهدف إلى دعم هايتي في طريقها نحو الاستقرار، ولكن يتعين أيضا أن يلتزم أصحاب المصلحة في هايتي، لا سيما القادة السياسيون، بتلك المهمة.

إن التحديات التي تواجه هايتي ضخمة، ويمتد نطاقها إلى مسائل من قبيل الفقر، وانعدام الأمن، والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي، والمشاكل الصحية التي تشمل الأمراض التي تنقلها المياه مثل الكوليرا، والمشردين داخليا، فضلا عن التحديات الأخرى التي، وللأسف، لم تشملها حتى هذه القائمة. ومن الواضح أنه عندما تواجه البلد مثل هذه الأوضاع الخطيرة، فإن القيادة السياسية في ذلك البلد، تشكل عنصرا أساسيا في التغلب عليها. غير أن العكس هو الصحيح للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ وحتى الآن، والتي كانت فترة اتسمت بحالة من الغموض السياسي، كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2016/225). وفي هذا الصدد، تشعر أوروغواي ببالغ القلق إزاء التطورات في العملية السياسية في هايتي، وبوجه خاص إزاء تأجيل الانتخابات مرة أخرى، التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. إننا نقدر كون الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٥ شباط/فبراير بين الرئيس المنتهية ولايته، السيد مارتيلي، ورؤساء مجلسي الجمعية الوطنية، جاء نتيجة عملية واضحة من المسؤولية الوطنية، التي تولى قيادتها، والتفاوض بشأنها والاتفاق عليها الهايتيون وتأمل أوروغواي في أن يتم احترامه الآن من جانب الهايتيين.

لقد طلب القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي، من أجل تقديم توصيات بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي ومهامها، في غضون ٩٠ يوما بعد تولي الرئيس الجديد لمهامه إن أمكن، وفي أحسن الأحوال، بعد تشكيل حكومة جديدة. وبالنظر إلى استحالة التقيد بأحكام القرار تلك، وبالنظر إلى الحالة السياسية في هايتي، يقترح الأمين العام في آخر تقرير له أن يتم تنفيذ التقييم الاستراتيجي الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن، بمجرد إنجاز العملية الانتخابية.

وبالنظر إلى تاريخ هايتي، يتعين على المرء أن يتساءل عما إذا كان جعل التقييم الاستراتيجي مشروطاً بالانتهاء من العملية الانتخابية يعني أننا سننتهي بلا هذا ولا ذاك. ويمكن أن تكون النتيجة تأجيل القدرة على صياغة توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة ومهامها في هايتي في المستقبل إلى أجل غير مسمى، كما هو مطلوب في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥). ونحن نشعر في بعض الأحيان بأن وجود البعثة، بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة في هايتي، والتأكيدات التي توفرها لهم، أصبحت دائمة وأدت إلى نوع من الإدمان وبالتالي الافتراض بأن البعثة ستظل دائماً هناك، إلى أن تتوقف البعثة عن أن تكون جزءا من الحل بأن تصبح جزءا من المشكلة.

وبما أننا ندرك بأنه لا ينبغي للمجلس أن يتيح المجال لأصحاب المصلحة السياسية في هايتي احتجاز البعثة كرهينة، فإننا نعتقد أن من الضروري أن ينفذ التقييم الاستراتيجي وأن تعزز الخطة الانتقالية المشتركة، سواء تمت العملية الانتخابية أم لم تتم، وذلك بهدف النقل التدريجي لمهام البعثة إلى حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. ونحن نرى أن التقييم الاستراتيجي قد يبدأ في وقت قريب خلال أيار/مايو.

وعلى الرغم من الحالة السياسية، والخفض التدريجي للبعثة الذي تقرر بموجب الولاية التي أقرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن الحالة الأمنية لم تتضرر بشكل خطير، حيث ظل معدل الجريمة مستقرا، كما يبين تقرير الأمين العام، بما في ذلك

في المناطق التي انسحبت منها البعثة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الدور الذي اضطلعت به الشرطة الوطنية الهايتية ونأمل في إمكانية تعزيز التقدم الذي أحرزته، وبالتالي تمكين الشعب الهايتي من الاعتماد في القريب العاجل على قوة مستقلة قادرة على ضمان الأمن والنظام في جميع أنحاء البلد.

وبالنظر إلى الجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة، وبلدان المنطقة، والمنظمات الإقليمية، والجهات المانحة، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في هايتي، فأننا نأمل أن تحترم السلطات السياسية الهايتية، ولا سيما الرئيس المؤقت، المجتمع الدولي، وأن تعمل بشكل بناء من أجل تحقيق أهداف اتفاق ٥ شباط/فبراير، بغية اختتام العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وبعد كل الدعم الذي تلقته هايتي، فمن غير المقبول أن نرى أن الأطراف السياسية الفاعلة في البلد لا تعمل إلا لإيجاد طرق مبتكرة من أجل البقاء في وظائفهم.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن أوروغواي تود أن تعرب عن تقديرها للرجال والنساء في البعثة – وقد فقد الكثير منهم أرواحهم أثناء أدائهم الواجب، بما في ذلك بعض مواطني أوروغواي – على تفانيهم والتزامهم باستعادة الاستقرار في هايتي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/225)، والممثلة الخاصة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية في هايتي، تكرر إسبانيا دعوة الأمين العام إلى جميع أصحاب المصلحة في هايتي، ولا سيما الرئيس والجمعية الوطنية، على العمل سويا وتنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٥ شباط/فبراير، في المواعيد النهائية المتفق عليها.

في حالةسياسية مضطربة كالتي شهدتها هايتي، من المهم أن يبعث المجتمع الدولي هذه الرسالة بشكل قوي وبالإجماع.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نشير إلى أن رئيس الوزراء والحكومة الانتقالية التي عينها الرئيس بريفير غير توافقية ولم تؤكد الجمعية الوطنية تشكيلها. لقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة للمساعدة على إعادة الإعمار، وتحقيق الاستقرار في هايتي، وخصوصا في مجال دعم الانتخابات. وإذا أردنا ألا تذهب هذه الجهود أدراج الرياح، من الضروري أن نطالب بحزم أن يتخذ السياسيون الهايتيون موقفا مسؤولا في سعيهم لمتابعة العملية الانتخابية.

وقدمت إسبانيا تحديدا الدعم السياسي والمالي للانتخابات في هايتي، ووفرت الموارد المالية والبشرية للبعثتين الانتخابيتين لمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف بشدة لمواجهة العملية الانتخابية الحالية المأزق الحالي، حيث تقوض هايتي تعزيز مؤسساتها الديمقراطية.

أريد الإشارة الآن إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. حيث تشكر إسبانيا البعثة على عملها الممتاز. ويشكل وجودها عامل استقرار وردع، وهو مهم بصفة خاصة في السياق الحالي لعدم اليقين السياسي. إننا نحيط علما كما يجب بعزم الأمين العام تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل البعثة قبل انتهاء ولايتها في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وتمشيا مع القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، يجب أن تستند هذه التوصيات على بعثة التقييم الاستراتيجية التي يتعين الاضطلاع بها بمجرد الانتهاء من العملية الانتخابية بعد مرور ٩٠ يوما على أداء الرئيس الجديد اليمين الدستورية، وبشكل مثالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وتؤكد إسبانيا أن هذه التوصيات، بالإضافة إلى كونها مبنية على نتائج بعثة التقييم، يجب أن تعالج الحالتين السياسية والمؤسسية للدولة، وتقيّم تأثيرها على الاستقرار والأمن في هايتي. ويتعين أن يشكل أي تقييم لدور وجود الأمم المتحدة في هايتي فور انتهاء ولاية البعثة، جزءا من هذا السياقين السياسي والأمني، وأن يأخذ بعين الاعتبار التأثير المحتمل لانسحاب البعثة في نهاية المطاف.

وأخيرا، تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

السيد محمود (مصر): في البداية، أود أن أشكر السيدة سندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطتها الإعلامية الشاملة التي قدمتها، وأعرب لها عن تقديرنا ودعمنا لمجمل الجهود التي تبذلها وفريقها في هايتي.

تمر هايتي بمرحلة فاصلة في تاريخها، حيث واجه الشعب الهايتي على مدار الأشهر الماضية تحديات جمة على مختلف المستويات، السياسية والاقتصادية والإنسانية، ورغم كل تلك التحديات، تمكنت السلطات الهايتية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، من عقد انتخابات تشريعية ورئاسية. إن المشهد السياسي في البلد، كان لن يختلف كثيرا عن اليوم، لولا لم يتسبب اندلاع أعمال العنف قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بيومين في إخراج العملية الانتقالية عن مسارها الطبيعي، وكاد أن يتسبب تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في إحداث فجوة سياسية، إلا أن إرادة وتصميم الشعب الهايتي أسهما في استعادة المسار، ورسم خريطة طريق، وأظهرت الأزمة عزم الشعب الهايتي على تخطي هذه المرحلة السياسية الحرجة، من خلال التوقيع على الاتفاق الخاص بترتيبات المرحلة الانتقالية، وعقد جولة انتخابات رئاسية مؤجلة في ٢٤ نيسان/أبريل المقبل. وأود في هذا الصدد، أن أشير إلى أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية المؤجلة في موعدها المتفق عليه، تجنبا لدخول هايتي في أزمة سياسية جديدة قد تؤدي إلى تفاقم التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على الشعب الهايتي، كما أود أن أثني على جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تشارك مصر في مكونها الشرطي، حيث قامت البعثة بدور محوري في بناء المؤسسات والقدرات الوطنية الهايتية، لا سيما المؤسسات الأمنية والقضائية، خصوصا في ضوء التقارير الواردة التي تشير إلى تطور قدرات الشرطة الوطنية التي انعكست في تصديها لأعمال العنف التي اندلعت خلال الفترة الماضية، وفي هذا السياق، أود أن أناشد الدول الأعضاء والدول المساهمة بقوات، مواصلة تقديم الدعم لسلطات هايتي وتكثيف الجهود من أجل استكمال عملية بناء المؤسسات الأمنية الوطنية ومن خلال تقديم الدعم اللوجستي في إطار التعاون الثنائي مع هايتي، وأود تأكيد استعداد مصر للإسهام في تلك الجهود خلال المرحلة المقبلة.

وفي ظل ذلك المشهد، لا يمكن تجاهل الأبعاد الإنسانية لما تشهده هايتي، وتعرب مصر عن قلقها جراء تدهور الوضع الإنساني، بالإضافة إلى صعوبة توفير التمويل اللازم لمواجهة الأزمة الإنسانية، مما يضع عائقا إضافيا أمام قدرة الأمم المتحدة على دعم الحكومة والمجتمع المدني لرفع المعاناة عن الشعب الهايتي، إلى جانب الصعوبات التمويلية الأشمل التي تواجه البلد، فيما يخص تنفيذ استراتيجيته للقضاء على وباء الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي لما يناهز مليون ونصف المليون مواطن هايتي.

وقبل أن أختتم، أود الإشارة إلى أهمية الخطة الانتقالية المشتركة التي تعدها بعثة الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والتي تتضمن المجالات التي تتطلب من الشركاء الدوليين دعما واضحا، كما نتطلع إلى التقييم الاستراتيجي في المستقبل، لوجود البعثة في هايتي الذي يعده الأمين العام، وفي هذا الإطار، يؤكد وفد مصر أهمية تركيز تلك الخطة الانتقالية المشتركة، والتقييم الاستراتيجي للوجود المستقبلي للأمم المتحدة في هايتي، على جذور ومنابع عدم الاستقرار في البلد، والتقدم باقتراحات محددة بشأن كيفية تناولها من خلال المجلس، ويتعين في هذا الإطار مشاركة القوى الوطنية الهايتية في تحديد أولوياتها، حيث تأتي الاستراتيجيات والبرامج الأممية والدولية داعمة لتلك الأولويات ومعبرة عنها. ومن هذا المنطلق، نطالب بشراكة حقيقية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، بهدف مساعدة هايتي بشكل

أكثر شمولا على استكمال جهود الانتقال من مرحلة عدم الاستقرار التي عانت منها خلال العقود الماضية.

وفي الختام، أود الإعراب عن كامل دعمنا لدولة هايتي حكومة وشعبا، مع التعبير عن ثقة مصر التامة في قدرتها على تخطي هذه المرحلة السياسية الدقيقة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة السياسية في هايتي. ونقدر أيضا تقرير الأمين العام (S/2016/225)، الذي عرضته الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة سندرا أونوري. وأقدم التهنئة لها، وللرجال والنساء العاملين معها في البعثة، على عملهم المضني لضمان تحقيق التنمية والاستقرار لشعب هايتي.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي نحن عضو فيها.

وتواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية دعمها لشعب وحكومة هايتي بغية تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وقد أمكن تجاوز أعمال العنف الأخيرة، التي أدت إلى غموض مؤسسي وانتخابي، بفضل الإرادة السياسية القوية لجميع عناصر المجتمع الهايتي التي وقعت على اتفاق سياسي من أجل الاستمرارية المؤسسية في ٥ شباط/فبراير، مبدية بذلك التزامها بالديمقراطية. وأطلقت خريطة الطريق، التي وُضعت وفقا للمبادئ الدستورية، عملية نأمل أن تشكل انتقالا مؤسسيا وجيزا، بتعيين رئيس ورئيس وزراء، بغية استكمال عملية الانتخابات الرئاسية في تلك الدولة الكاريبية الشقيقة.

ونقدر حقيقة أنه، في سياق هذا الجهد للحفاظ على الاستمرارية المؤسسية وتعزيز العملية الانتخابية في هايتي وبناء على طلب الحكومة الهايتية، شهدنا مساع حميدة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لقرار الشعب الهايتي بإيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة، وذلك بالتقيد الصارم بمبادئ سيادة واستقلال دلك البلد وحقه في تقرير مصيره.

ومن الضروري أيضا حث جميع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية على مواصلة المشاركة في حوار بناء وشامل للجميع لمصلحة الاستقرار السياسي وتعزيز المؤسسات في هايتي. وتمثل التوترات السياسية في الأشهر الأخيرة انعكاسا لواحدة من المشاكل المزمنة التي تواجه ذلك البلد الشقيق، والناجمة عن هشاشة الإطار المؤسسي للبلد نتيجة تاريخ حافل بالتدخلات الأجنبية والانقلابات والأنظمة الديكتاتورية الوحشية التي أبقت الشعب الهايتي في حالة من الفقر المدقع والاستبعاد السياسي والاجتماعي والتي تسببت في إدامة القلاقل وعدم الاستقرار السياسي، وهي أمور كان لها جميعا عواقب وخيمة على استقرار ذلك البلد وتنميته الاقتصادية السيادية.

وتفاقمت هذه الحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي جراء الزلزال الرهيب الذي ضرب هايتي وأسفر عن مقتل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وتدمير كامل البنية التحتية والخدمات في البلد. وفي ظل السيناريو الحالي، لا يمكن تجاهل الأثر البشري الخطير لظهور وانتشار الكوليرا منذ عام ٢٠١٠. فبعد أكثر من خمس سنوات من ظهورها، لا تزال المئات من الحالات تسجل أسبوعيا. وفي عام ٢٠١٥، توفي ٣٢٢ شخصا وتم تسجيل حوالي ٣٦ ٠٠٠ حالة إصابة بالمرض. وفي هذا العام توفي ٥٤ شخصا وسجلت ٥ ٤٥٢ حالة إصابة حتى الآن. ونشجع المجتمع الدولي على تكريس مزيد من الموارد لدعم التدابير الجاري تنفيذها في إطار الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٢، والتي ستساعد الأسر المتضررة في التغلب على هذه المشكلة الصحية العامة وستمنع توطن المرض.

وبالمثل، يساورنا القلق، في المجال الإنساني، إزاء حالة انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن الجفاف في السنوات الأخيرة والذي تسبب فيه اختلالات مناخية في منطقة البحر الكاريبي. وقد تضرر أكثر من ١,٥ مليون من مواطني هايتي مما ترتب على ذلك من نقص في غلات المحاصيل خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية ويضر بالاستقرار في البلد.

وتشيد فنزويلا بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مساعدة السلطات الهايتية خلال عملية تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على مواصلة تحسين قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وكفاءتها المهنية، وفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وقد حققت الشرطة الوطنية نجاحا كبيرا في احتواء وردع والسيطرة على المظاهرات العامة التي أعقبت الغموض السياسي الأخير. ونعتقد أنه في ضوء التحديات الأمنية الراهنة في هايتي، بما فيها تلك المتعلقة بالعملية الانتخابية الجارية، ينبغي أن يستند أي قرار بشأن مستقبل البعثة إلى أمن واستقرار البلد في إطار عملية بناء القدرات المؤسسية وبالتنسيق مع سلطات الحكومة الهايتية الجديدة.

ونقدر توصية الأمين العام في تقريره (S/2016/225) بالقيام بعملية التقييم الاستراتيجي المشار إليها في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) بعد الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة المنتخبة الجديدة من أجل تقييم وجود ودور الأمم المتحدة مستقبلا في هايتي، بشرط ألا تتجاوز هذه العملية وإجراء انتخابات جديدة المهلة الزمنية المحددة بـ ١٢٠ يوما.

إن فنزويلا ملتزمة بالتطور الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي لهايتي الحرة وذات السيادة. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري – إذا تجاوزنا حوادث العنف – تسليط الضوء على العديد من التطورات الإيجابية الجارية في هايتي مثل التعاون بين بلدان الجنوب الجاري تطبيقه في هذا البلد الكاريبي الشقيق. وكثيرة هي الأمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتعاون في هايتي. وكانت لها آثار اجتماعية واقتصادية وغذائية هامة وهي تهدف للمساعدة في تقوية الدولة بمشاركة الشعب الهايتي. وفي ذلك السياق، تكتسب البرامج الاجتماعية التي تُنفذ بالتعاون مع فنزويلا والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية واتفاق النفط الكاريبي، أهمية خاصة. فهي تساهم في تشييد المساكن والبنية التحتية والخدمات وتوفير الوقود، وهي جميعا عوامل حاسمة بالنسبة لآفاق استقرار وتنمية البلد.

وفي الختام، نؤكد على أن هايتي الآن هي أكثر من مجرد جارة لجمهورية فنزويلا البوليفارية. فنحن توحدنا روابط تضامن تاريخية تعود إلى الكفاح من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر، عندما قدم الرئيس ألكسندر بيتيون دعما قويا للمحرر سيمون بوليفار، وهو أمر لن ننساه أبدا. ونحن ملتزمون التزاما قويا بحاضر ومستقبل الشعب الهايتي. وكل ما يمكننا القيام به لن يكون كافياً إذا لم يُحرز تقدم في بناء القدرات المؤسسية وفي تهيئة ظروف اقتصادية تجعل من الممكن التغلب على الفقر الذي يعاني منه البلد. وفي ذلك الصدد، فإن الدعم والمساعدة الدوليين ضروريان لتحقيق هذه الأهداف اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكننا التخلي عن شعب هايتي.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة أونوري على إحاطتها الإعلامية. فكما أوضحت اليوم، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم مساهمة جديرة بالترحيب من أجل الاستقرار والتنمية في هايتي. وهي مساهمة تساعد بوضوح أفقر البلدان وأقلها نمواً في النصف الغربي من الكرة الأرضية. ولذلك، أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى جميع المشاركين في البعثة وفي فريق الأمم المتحدة القطري على التزامهم المستمر وخدماتهم.

وأركز اليوم على ثلاثة أمور نرى أنها تشكل أولويات لهايتي: الانتخابات والأمن والحالة الإنسانية

أولا، شأننا شأن الآخرين، فإننا نرحب بإجراء أول جولتين للانتخابات الرئاسية، ولكن من المحبط أن العملية السياسية لم تستمر حتى تؤتي ثمارها. فتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا وتضطلع بكامل وظائفها أساسي إذا أُريد لهايتي التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه البلد وشعبه. ونقدر دور الرئيس السابق مارتيلي ورئيسي مجلسي البرلمان في إيجاد سبيل لإحراز تقدم بإبرام الاتفاق السياسي في الشهر الماضي. ويدعم المجتمع الدولي الجهود الهايتية الرامية إلى تنفيذ هذا الاتفاق. ولكن إذا أُريد له النجاح، فإن المطلوب هو بناء توافق في الآراء في هايتي. ومن الضروري حل الغموض السياسي والانتخابي الحالي بسرعة.

ويرحب تقرير الأمين العام (S/2015/225) بالجهود التي بذلها حتى الآن الرئيس ورئيس الوزراء المؤقتان. ونحن نتفق مع هذا. والآن، يجب على جميع أصحاب المصلحة العمل معا بحسن نية لإكمال العملية الانتخابية. فهذا ليس وقت التعنت السياسي أو استراتيجية حافة الهاوية أو التصرف بطريقة استعراضية. فإن الكثير جدا يبقى على المحك. وعلى سبيل المثال، يعتمد التعاون الإنمائي الناجح مع المجتمع الدولي على أن يكون لدى هايتي حكومة منتخبة ديمقراطيا وتؤدي وظيفتها بشكل كامل. ومن دون هؤلاء المتحاورين، هناك خطر من أن تحبط جهودنا جميعا. ويستحق شعب هايتي أفضل من ذلك.

بخصوص نقطتي الثانية؛ يسرنا أن نرى النمو المستمر للشرطة الوطنية الهايتية. فقد حدث تحسن ملحوظ في قدراتها واستقلالها عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما يتضح من الخدمات الأمنية التي وفرتها الشرطة للانتخابات. غير أن هناك الكثير الذي يتعين عمله إذا أردنا الانتقال إلى جهود يقودها الهايتيون على نطاق البلد. ولذا، ينبغي أن تواصل البعثة التركيز على تطوير الكفاءة المهنية للشرطة الهايتية. فالتقدم البطيء في تحسين سيادة القانون يهدد بتقويض هذا التقدم. وعلى وجه الخصوص، يبقى إصلاح قطاع العدالة ضعيفا وبحاجة إلى اهتمام. ويجب اتخاذ خطوات لضمان تحقيق العدالة الشاملة للجميع. ويجب أن يشمل ذلك معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها ما يتعلق بالزيادة في العنف الجنساني والاغتصاب.

ولجميع أبناء الشعب الهايتي الحق في الحماية من هذه الانتهاكات.

وإذ أنتقل إلى نقطتي الثالثة، أود أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية. وبالرغم من الانتعاش المحمود الذي تحقق منذ وقوع الزلزال وإعصار ساندي، من المثير للانزعاج أن العديد من المواطنين في هايتي ما زالوا في المخيمات والملاجئ المؤقتة. وهؤلاء الأشخاص فقدوا كل شيء ولكنهم، بعد ستة أعوام، ما زالوا محرومين من كل شيء. وإعادة إسكانهم يجب أن تكون أولوية قصوى للحكومة الجديدة. وأود أيضا أن أتطرق إلى استمرار تفشي الكوليرا. إن ذلك المرض الرهيب ندبة تؤرق المواطنين الهايتيين. فبعد كل ما قاسوه، لا يمكنهم مواجهة ذلك الاعتداء الإضافي على أرواحهم وسبل كسب العيش لديهم. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى حماية سكان والقضاء على الكوليرا من إمدادات المياه الرئيسية لم تكن فعالة. وينبغي القيام بالمزيد للدفاع عن الفئات الضعيفة من سكان هايتي لمكافحة الكوليرا وتخليص هايتي من ذلك المرض المتفشي.

وأود أن أختتم بياني باستشراف آفاق المستقبل. فعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، لا يمكننا أن نسمح لها بصرف انتباهنا عن التخطيط لما بعد عام ٢٠١٦ صوب وجود أصغر حجما وأكثر تركيزا للأمم المتحدة في هايتي. ووضع خطة انتقالية مشتركة بين البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة

خطوة أولى جيدة، ونحن نتطلع إلى نتائج بعثة تقييم استراتيجي هادفة. بيد أنه صار من الواضح بصورة متزايدة أننا لا يمكن أن نسمح لعملية انتخابية لا نهاية لها بإبطاء إجراء دراسة حقيقية للخطوة القادمة. وفي حين أن قادة هايتي بحاجة إلى استكمال العملية الانتخابية، يجب ألا ندع المأزق السياسي يؤخر قيام المجلس بتحديد ما إذا كان النشر الحالي من المصلحة الفضلى لهايتي في الأجل الطويل. ونحن مدينون لشعب الهايتي بأن نقوم بذلك على الوجه الأكمل.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على عرضها للتقرير الأخير للأمين العام (S/2016/225)، وعلى إحاطتها الإعلامية الموضوعية بشأن الحالة في البلد.

إننا نرصد بعناية تطور الحالة السياسية في هايتي، حيث تواجه الحملة الانتخابية مرة أخرى انتكاسات خطيرة. ونتيجة لتفاقم المواجهة بين الأحزاب، ثبت أنه من المستحيل انتخاب رئيس جديد للدولة في غضون المهلة الزمنية المحددة في الدستور. غير أننا نرحب باعتماد بور – أو – برانس لحل سياسي، مكن الجمعية الوطنية من انتخاب الرئيس المؤقت، جوسليرم بريفير، لفترة انتقالية تدوم ١٢٠ يوما. ونأمل أن يساعد ذلك الحل التوفيقي على ضمان استمرارية عمل المؤسسات، وتجنب حدوث فراغ في السلطة التنفيذية والمضي قدما نحو الانتهاء من العملية الانتخابية بصورة بناءة. وقد اختتم بنجاح سباق المارثون الانتخابي للسلطة التشريعية. وبدأت الدورة التذكارية الخمسون للجمعية الوطنية الهايتية أعمالها في كانون الثاني/يناير. وبالتالي، أبان البلد عن لقدرته على التغلب على الخلافات السياسية المحلية الكبيرة وحل معظم المشاكل الصعبة. ونأمل أن يكون بمقدور القوى السياسية في هايتي حشد الإرادة اللازمة والتحلي بضبط النفس من أجل النجاح في انتخاب الرئيس في الإطار الزمني المحدد. والعديد من المشاكل الاقتصادية والمشاكل المحلية الأخرى ما زالت قائمة.

ومن الحاسم تماما بناء قوة شرطة مؤهلة جيدا ومجهزة على النحو المناسب لتمكين الدولة من التطور بنجاح. والتقرير الأخير للأمين العام يشير إلى انخفاض طفيف في حجم الشرطة الوطنية الهايتية. ونأمل أن يتم تحليل الأسباب التي أدت إلى مغادرة أفراد الشرطة المؤهلين ومعالجتها. فوحدة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يمكن أن تساعد الهايتيين في ذلك الشأن، وإن كانت تواجه الصعوبات أيضا فيما يتعلق بتوفير الموظفين اللازمين. ونعتقد أن التوصل إلى الهدف المحدد في ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية، الذي حددته بور – أو – برانس بحلول نهاية العام ما زال ممكنا.

واقتصاد هايتي ما زال هشا. فالبلد لا يحقق ما يكفي من النمو الاقتصادي، والعملة الوطنية انخفضت قيمتها. ونعتقد أن تلك الصعوبات لا تكتسي طابعا استثنائيا. فإذا كانت هناك إرادة سياسية كافية، فإن تلك المسألة يمكن حلها بشكل كامل، فضلا عن المسائل المتعلقة بحالات نقص الغذاء والجفاف. ونشعر بالقلق إزاء الحالة غير المستقرة التي نجمت عن الكوليرا. فعدد المصابين يتناقص بصورة دورية، إلا أنه يزداد في وقت لاحق. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية والجهات المانحة أن تقوم بدور هام في تلك المشكلة. وحيثما أمكن، ينبغي لبور – أو – برانس أن تبذل مزيدا من الجهود من أجل إعلام السكان بشأن هذا المرض وكيفية تجنب الإصابة به.

وقد علمنا بسرور بأن العائلات المتبقية البالغ عددها ٠٠٠ ٧ من ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠ ستنتقل، في الأشهر المقبلة، إلى بيوت دائمة. وذلك الإنجاز سيمكن أبناء شعب هايتي من التغلب بصورة نهائية، على التركة الثقيلة التي خلفتها تلك الكارثة الطبيعية، وفي الوقت ذاته توجيه الموارد

إلى مشاريع إنمائية أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نتطلع إلى القيام بدراسة متأنية لنتائج الاستعراض الاستراتيجي وتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد. ونحن على قناعة بأن الدور الأساسي المتمثل في مواصلة بناء الدولة بنجاح والانتهاء من العملية الانتخابية المطولة يقع على عاتق السلطات الوطنية في البلد.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على جهودها وعلى إحاطتها الإعلامية، التي مكنتنا من تحسين فهمنا للحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في هايتي والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي صميم البعثة، هناك أفراد شرطة من السنغال، وهو مؤشر – إن كان لا بد من مؤشر – يدل على التزام السنغال تجاه دولة شقيقة والاهتمام الذي نوليه للحالة الراهنة هناك.

لقد تابعنا التطورات في هايتي ببالغ القلق، في أعقاب الإعلان عن أن موعد الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مع رحيل الرئيس مارتيلي ما زال غير محدد. ولذلك السبب، نرحب بالاتفاق المبرم في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، الذي مكن هايتي من التغلب على الحالة السياسية غير المسبوقة المتمثلة في شغور منصب الرئاسة، ووضع خارطة طريق سعيا إلى كفالة استمرارية المؤسسات. وبالتالي، فإن وفد بلدي يدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي إلى العمل على ضمان إجراء العملية الانتقالية بصورة سلمية، وندعو الرئيس المؤقت، السيد بريفير، إلى اتخاذ جميع التدابير، في إطار تلك العملية، لكسر الجمود الحالي في البلد. وفي ذلك الصدد، من المناسب أن نثني على الجهود التي اضطلع بها لتسمية رئيس وزراء مؤقت، وتشكيل مجلس وزراء يتألف من ١٥ عضوا وإحياء المجلس الانتخابي المؤقت.

وللتعجيل بتنفيذ التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى عودة النظام الدستوري، نناشد الجمعية الوطنية الاضطلاع على تام بدورها في تنفيذ الاتفاق المؤرخ ٥ شباط/فبراير من خلال القيام بدون مزيد من التأخير بإجراء التصويت تأييدا لرئيس الوزراء، بغية تيسير الانتهاء من العملية الانتخابية. ونعتبر أن النتيجة الناجحة لعملية انتخابية شفافة وذات مصداقية السبيل الوحيد لكفالة استعادة الوحدة والاستقرار في البلد على نحو مستدام. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2016/225)، فإن الحالة الأمنية في هايتي، وإن كانت هادئة في الوقت الراهن، لا تزال مضطربة. فعلى الرغم من أن مستوى الجريمة ظل عند نفس المستوى الذي كان عليه خلال الفترات المشمولة في التقريرين السابقين للأمين العام، من المثير للانزعاج ارتفاع عدد جرائم القتل، الذي وصل إلى ٥٦٧ جريمة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٦. وعدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها، الذي بلغ ٢١٨ حالة، يثير نفس القدر من الانزعاج.

ويرحب وفد بلدي بالجهود الجديرة بالثناء التي قامت بها الشرطة الوطنية الهايتية لمواجهة الحالة الأمنية. ونرحب على نحو خاص بالدعم والتدريب الذي توفره البعثة للشرطة الوطنية.

ومع ذلك، لا بد لبعثة الأمم المتحدة من دعم العمل على تعزيز الاستقرار في البلد، ولا سيما عن طريق دعم العملية السياسية الجارية وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ويكرر وفد بلدي مناشدة الأمين العام للدول من أجل المساعدة الإنسانية. ونلاحظ مع القلق الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الأمم المتحدة في دعم الأنشطة التي تضطلع بها السلطات الهايتية. وذلك يدعو للقلق بصفة خاصة لأن البلد، كما نعلم جميعاً، تمرّ بصعوبات اقتصادية تتسم بانخفاض النمو

وانخفاض الاستثمار. وما زال البلد أيضاً معرضاً لأزمات مثل الجفاف، والافتقار إلى مياه الشرب المأمونة، وضعف البنى التحتية، والرعاية الصحية، والمرافق الصحية، وتفشي الإسهال.

وفي الختام، يشيد وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته البعثة ويقدم الشكر والدعم للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة أونوري، في قيامها بعملها. يتطلع وفد بلدي بشغف إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن مستقبل البعثة قبل انتهاء مدة ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. لقد استمعت الصين بانتباه إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري.

وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، تم إنشاء الحكومة المؤقتة لهايتي. ومن المقرر أن تعقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل، ويُتوقّع تشكيل الحكومة الجديدة في أيار/مايو. ونأمل أن تخلق هذه العملية فرصاً جديدة للسلام والاستقرار في هايتي.

لقد كانت الحالة في هايتي هادئة على العموم، ولكنها لا تزال معقدة وهشة. وتدهور الوضع الأمني، ويواجه البلد صعوبات في التنمية الاقتصادية وحالة إنسانية بائسة. ولا يزال أمامها شوط طويل لتقطعه في بناء السلام وإعادة الإعمار. وتأمل الصين أن يركز المجتمع الدولي مساعداته على المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، يجب أن نقوم بكل ما في وسعنا لتيسير إجراء الانتخابات في الموعد المحدد. وتأمل الصين أن تبقى جميع الأطراف في هايتي متحدة وتسوي خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور من أجل الحفاظ على استقرار البلد وتهيئة الظروف المواتية لعقد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة الجديدة. ونأمل أن تواصل المنظمات الإقليمية ذات الصلة تقديم المساعدة والدعم إلى العملية الانتخابية على أساس احترام إمساك الهايتيين بزمام الأمور.

ثانياً، يجب علينا مساعدة هايتي على تعجيل تنميتها الاقتصادية وتحسين حالتها الإنسانية. وينبغي أن تتخذ الحكومة الهايتية المنظور طويل الأمد، وتسعى لتحقيق التنمية – التي هي مفتاح الحل لمشاكلها – وتصوغ استراتيجيتها للتنمية في ضوء حالة البلد، وتحسّن البنى التحتية وبيئة الاستثمار، وتكثف جهودها في مجال الزراعة والسياحة والقطاعات الهامة الأخرى، وتعزز قدراتها في الوقاية من الأوبئة والإغاثة في حالات الكوارث، وتنهض بسيادة القانون، وتزيد من دعمها للمشردين، وتعزز التآزر الاجتماعي. وينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه هايتي في الوقت المناسب ودفع الأموال للإغاثة الإنسانية حتى تتمكن الحكومة من تحقيق التنمية في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، يجب اتخاذ ترتيبات مناسبة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة رئيستها، السيدة أونوري، بدور هام في تعزيز العملية الانتخابية في هايتي والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، الأمر الذي تتقدم الصين بالشكر عليه. وعملاً بالقرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، سيتم إدراج مستقبل البعثة على جدول أعمال المجلس بعد الانتخابات. وتأمل الصين، استناداً إلى التقييم الكامل للحالة الأمنية في البلد وتعزيز التواصل مع الحكومة، في أن تخلص الأمانة العامة والمجلس إلى ترتيبات معقولة وممكنة فيما يتعلق بمستقبل البعثة الأمر الذي سيضمن الاستقرار في هايتي وتيسير عمل الحكومة الجديدة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وأؤكد لها دعم فرنسا الكامل لعملها في الميدان.

وأؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

وسوف أتناول ثلاث نقاط في بياني: قلقنا الشديد إزاء توقف العملية الانتخابية الجارية؛ ورغبتنا في تنشيط النظر، في الوقت المناسب، في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ودعم فرنسا للتنمية في هايتي.

تبدي فرنسا قلقها العميق بشأن الانقطاع في العملية الانتخابية في هايتي وما ينجم عن ذلك من حالات عدم اليقين. وتحتاج هايتي، أكثر من أي وقت مضى، إلى مؤسسات مستقرة تضطلع بالشرعية الديمقراطية لكي تستطيع معالجة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهها البلد. يجب أن يكون شعب هايتي قادراً أيضاً على أن يرى أن الخيارات التي تقدم عن طريق صناديق الاقتراع تنعكس على النحو المناسب وتُحترم.

وقد أحاطت فرنسا علماً بالاتفاق السياسي المشترك بين الهايتيين المؤرخ ٥ شباط/فبراير. إن تسوية في الاتجاه الصحيح ستمنع الفراغ في الحكم وتُرسي دعائم الاستمرار في العملية الانتخابية. ومع ذلك يظل نجاح الاتفاق مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ الفعال لجميع أحكام الاتفاق في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية في هايتي، بما في ذلك الرئيس المؤقت، إلى أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك ولضمان استعادة النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. ويجب على الجميع أن يبرهنوا على المسؤولية وضبط النفس والتقيد بروح التسوية المؤرخة ٥ شباط/فبراير.

ومن المهم بشكل خاص أن تتخذ التدابير اللازمة لتمكين الانتهاء من العملية الانتخابية وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. إن التفعيل في الوقت المناسب لحكومة انتقالية شاملة للجميع والتي أقرها البرلمان، فضلاً عن تنشيط المجلس الانتخابي المؤقت، هما خطوتان ضروريتان وعاجلتان في هذا الصدد.

وقد خلصت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، رغم بعض المخالفات التي ترجع في معظمها إلى عدم كفاية تدريب موظفي الانتخابات، إلى أنه لم يكن هناك تغيير كبير على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ولذلك، ليس هناك ما يحول دون أن تشكل النتائج المعلنة من قبل المجلس الانتخابي المؤقت أساس تنظيم الجولة الثانية.

وبعد أكثر من ١١ عاماً على إنشاء بعثة الأمم المتحدة، تغيرت الأوضاع في الميدان إلى حد كبير، كما تغير شكل وجود الأمم المتحدة الذي تحتاجه البلد. وقد انتقلنا تدريجياً من حالة حفظ السلام إلى سياق تدعو الحاجة فيه إلى مساهمة من الأمم المتحدة في المساعدة الإنمائية وبناء دولة قانون قوية. ومن خلال الاعتراف بهذه الحقيقة الجديدة ستتمكن من تقديم المساعدة الممكنة الأكثر فعالية إلى الشعب الهايتي. يعتمد الأمن والاستقرار طويلا الأجل في هايتي في المقام الأول على تحمل السلطات الهايتية لمسؤولياتها وعلى التنمية المستدامة للجزيرة.

ويسر فرنسا أن تلاحظ أن الحالة الأمنية مستقرة عموماً. ووفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة، فإن نسبة جرائم القتل العمد في هايتي الآن هي من بين أقل النسب في المنطقة. ومع أن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر، بسبب التوترات السياسية التي أثارها الانقطاع في الدورة الانتخابية، أديرت هذه التوترات بكفاءة من جانب قوات الأمن الهايتية. ونرحب بالتعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، كما يشهد على ذلك قدرتها على مراقبة الأحداث الأخيرة بنجاح وباستقلال نسبي.

ونؤيد استمرار المناقشات بشأن مستقبل البعثة، استنادا إلى توصيات الأمين العام المعلنة في تقريره الأخير (S/2016/225). ونتطلع قدما إلى عرض تلك التوصيات قبل انتهاء الولاية الحالية في تشرين الأول/أكتوبر. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه من المهم التأكيد على أنه لا يمكن تأجيل استئناف عملية إعادة

تشكيل البعثة إلى أجل غير مسمى نتيجة المأزق السياسي الراهن لأن ذلك قد يعرض للخطر قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات الشعب الهايتي على الوجه الأمثل.

إن فرنسا صديقة قديمة لهايتي وأحد أوائل شركائها في مجال المساعدة الإنمائية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي. وقد أشار رئيس الجمهورية الفرنسية مؤخرا إلى أولوية التزامنا تجاه هايتي وأعلن – أثناء زيارته في أيار/مايو ٢٠١٥ إلى بور – أو – برانس – عن تقديم مساهمة ثنائية بمبلغ ٥٠ مليون يورو لقطاع التعليم على مدار السنوات الخمس المقبلة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات الكثيرة التي تواجه البلد، ولا سيما في مجال حماية الطفل. وبناء على طلب من السلطات الهايتية، أعلن الرئيس الفرنسي في أيار/مايو ٢٠١٥ بدء تنفيذ برنامج تعاون ثنائي طموح من أجل شباب هايتي بوجه عام ونظام التعليم الهايتي بصفة خاصة. كما تعمل فرنسا من أجل مكافحة انعدام الأمن الغذائي والمسائل المتصلة بالصرف الصحي، نظرا لظهور حالات إصابة بالكوليرا مجددا في عام ٢٠١٥. وفيما يخص هذه النقطة، تؤيد فرنسا تماما الجهود المبذولة تحقيقا لذلك الهدف التي تقوم بها السلطات الهايتية بدعم من الأمم المتحدة، وهي تساهم في عدة مشاريع على أرض الواقع في هذا المجال منذ عام ٢٠١٠. وتؤيد فرنسا دعوة الأمين العام إلى المجتمع الدولي لتعزيز انخراطة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك من الناحية المالية. ويجب أن نفعل المزيد بصفتنا المجتمع الدولي للقضاء على الكوليرا نهائيا في هايتي.

ولا يزال الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والتزام الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى في هايتي. ومع ذلك، فإن مسؤوليتنا في المجلس هي القيام بكل ما في وسعنا لضمان أن يكون ذلك الالتزام فعالا وذا صلة قدر الإمكان. وتعني التحديات التي تواجه هايتي وتوقعات شعبها أنه يجب علينا أن نتخذ القرارات اللازمة. ويجب على أصحاب المصلحة السياسية في هايتي أن يدركوا تماما هذه الحقيقة اليوم.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى قيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وترحب اليابان بأحدث تقرير للأمين العام (S/2016/225) عن البعثة، والذي يقدم دليلا على وجود إشارات إيجابية بشأن التقدم والتطورات في هايتي فيما يتعلق بالانتخابات والوضع الأمني وتعزيز قدرة السلطات البلدية.

فقد أجريت الانتخابات التي تأخرت كثيرا في هايتي في جو يسوده الهدوء بشكل عام خلال العام الماضي في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. ونلاحظ أنه خلال العملية الانتخابية، لم تُدع بعثة الأمم المتحدة للتدخل إلا في حالات قليلة. ويشهد ذلك على زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، التي هي ثمرة العمل الدؤوب الذي قامت به البعثة. وتشيد اليابان بحكومة هايتي والبعثة والمجتمع الدولي، وهي جهات عملت وتعمل معا من أجل إنجاح الانتخابات. ومع ذلك، فإن الجولة الأخيرة للتصويت قد تأجلت عدة مرات، ولا تزال معلقة.

وستمثل هذه الانتخابات معلما هاما على الطريق نحو تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. واقتناعا بذلك، ساهمت اليابان بمبلغ ٥,٥ مليون دولار في العملية الانتخابية في العام الماضي. ويحدو اليابان أمل صادق في أن تجرى الجولة الأخيرة بصورة شاملة للجميع وعادلة وعلى نحو سلس، كما كان مقررا في ٢٤ نيسان/أبريل

لقد استمعت بعناية إلى الرؤية الحذرة فيما يتعلق بالجدول الزمني السياسي المستقبلي الذي يكتنفه الغموض والتي أعربت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام. وتدعو اليابان جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في هايتي إلى أن تتعاون تعاونا كاملا

في تشكيل حكومة مؤقتة حتى يتسنى إعادة تدشين المجلس الانتخابي المؤقت رسميا. وهذا أمر أساسي للنجاح في استكمال الانتخابات في موعدها المقرر.

وخلال الإثني عشر عاما منذ إنشاء البعثة، شهدت الحالة في هايتي بعض التغييرات الإيجابية. فقد أصبح لدى مؤسسات البلد قدرات أفضل من ذي قبل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وكما ذكر العديد من الأعضاء، تحتاج هايتي الآن إلى المساعدة في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومواصلة بناء المؤسسات وتحقيق التنمية.

ونرى أنه عندما تحرز أي من بعثات الأمم المتحدة تقدما كبيرا، ينبغي تخفيض حجمها ثم ينبغي سحبها بطريقة ناجحة في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان أن بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري يعملان لوضع خطة انتقالية مشتركة لنقل مهام البعثة إلى حكومة هايتي أو شركائها.

فهايتي بلد هش للغاية ولا يزال يواجه تحديات عديدة. ويجب الحفاظ على المكاسب التي حققتها الحكومة والبعثة والشركاء الآخرون وزيادة تعزيزها. وكما أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري، ينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يواصلا تقديم الدعم لهايتي.

ونتطلع إلى مناقشة مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي، استنادا إلى توصيات التقييم الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام في أنسب وقت.

وقد ساهمت اليابان بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار من أجل التعمير وبناء الدولة في هايتي بعد زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما نشرت ٢٢٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع عن النفس في بعثة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التزام اليابان الثابت بمواصلة المشاركة بهمة في دعم جهود هايتي من أجل بناء الدولة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): كما أشار المتكلمون السابقون، شهدت هايتي تطورات سياسية هامة في الأشهر الأخيرة، لا سيما في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاص للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية التي استمعنا إليها باهتمام، وللأمين العام على تقريره (S/2016/225). وترى ماليزيا أن مناقشة المجلس اليوم تكتسي أهمية في تمكيننا من تقييم التطورات في هايتي بهدف مساعدة البلد في رسم مساره في المستقبل.

وفي حين يرحب وفد بلدي بإجراء الانتخابات مؤخرا في هايتي، فإنه يلاحظ أنها تواجه عددا من التحديات، بما في ذلك تكرار تأجيل الانتخابات الرئاسية وادعاءات التزوير والتلاعب في الأصوات. وتوضح التحديات الأخرى، مثل انخفاض إقبال الناخبين وانعدام الأمن العام الذي شعر به السكان أثناء عملية التصويت وخلال الفترة التي تلت ذلك مباشرة، عدم وجود حيز سياسي للجميع. وفي ضوء هذه الخلفية، نشيد بمبادرة المجلس الانتخابي المؤقت باتخاذ بعض التدابير الاستباقية بخصوص جولة الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ضوء الدروس المستفادة من جولة آب/أغسطس، فإننا نثني أيضا على إنشاء الرئيس السابق مارتيلي للجنة مستقلة لتقييم الانتخابات. واستشرافا للمستقبل، نرى أن تنشيط المجلس الانتخابي المؤقت الذي أعيد تكوينه حديثا، دون أن تشوبه ادعاءات بالتحيز أو التلاعب، يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في ختام الدورة الانتخابية الحالية. ومن شأن التمكن من تنظيم الجولة المقبلة من الانتخابات بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع أن يساعد بالتأكيد على استعادة ثقة العامة في مؤسسات الدولة الهايتية والديمقراطية في البلد.

وتثني ماليزيا على الشرطة الوطنية الهايتية لدورها في صون السلم والأمن أثناء العملية الانتخابية. وحقيقة أنه لم يُطلب من أفراد الشرطة والجيش التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التدخل سوى في مناسبات قليلة تشهد على كفاءة الشرطة الوطنية. ومما لا شك فيه أنه لا بد من مواصلة تشجيع وتعزيز روح المهنية والحياد التي أبدتها الشرطة الوطنية، وذلك بهدف تعزيز ثقة السكان. ونود أيضا أن نثني على البعثة، ولا سيما عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين لها، على الدور الهام الذي تضطلع به في توفير مظلة أمنية أوسع نطاقا خلال فترة الانتخابات المتسمة بالتوتر. وفي ضوء التطورات السياسية، ترحب ماليزيا بتوصيات الأمين العام المتعلقة بإجراء تقييم استراتيجي لمستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي، الذي ينبغي أن يبدأ بعد تنصيب الرئيس الجديد.

وبينما يؤسفنا عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد النهائي المحدد في ٧ شباط/فبراير، فإننا متفائلون بأن الحكومة المؤقتة، بقيادة جوسليرم بريفير ورئيس الوزراء المعين فريتز ألفونس جان، ستتمكن من الانتهاء من الجولة الانتخابية الثالثة في غضون الحدود الزمنية المتفق عليها.

وفي إعادة تأكيد الدعم لخارطة الطريق التي تقودها هايتي وتملكها هايتي بشأن إنجاز الدورة الانتخابية الحالية بسرعة، تعتقد ماليزيا أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المعيّن كليهما لهما دور حاسم في تضييق هوّة الخلافات، وفي حشد تأييد واسع وتوافق في الآراء لدى الطبقة السياسية والجمهور بنطاقه الأوسع تجاه دفع العملية السياسية إلى الأمام. وإذ يذكر وفدي أن جزءا كبيرا من انتخابات المجلس التشريعي قد اكتمل، يلاحظ أنه لم تُنتخب أي امرأة مرشحة لأي مجلس من المجلسين التشريعيين. ونحن نشجع الحكومة والمؤسسة السياسية الهايتية على التفكير بجدية في هذا الأمر، والنظر في اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة تمثيل أصوات النساء تمثيلا كافيا.

وإننا نشعر بالتشجيع حيال الجهود الجارية التي تبذلها السلطات الهايتية والأمم المتحدة في مجال مراقبة وباء الكوليرا، والتحذير منه بسرعة، وتنسيق التصدي له، وهو الذي شهد أدنى معدل منذ تفشيه في عام ٢٠١٠. وفي سياق متصل، وحرصا على تحقيق العدالة للضحايا، نشجع مشاركة أكبر من جانب الأمانة العامة مع أولئك الضحايا، لا سيما بشأن مسألة مداواتهم الممكنة وتقديم التعويضات إليهم، حيثما كان ذلك مناسبا. والمهم بالنسبة إلى استمرار مصداقية الأمم المتحدة ككل والنظر إليها باحترام أن يمارس الأمين العام القيادة ويظهرها تجاه هذه المسألة، بما في ذلك من خلال الاستجابة لرسالة المزاعم عن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للأطفال في هايتي، تسترعي انتباهنا حالة ٢٠٠ ٠٠٠ طفل تقريبا من الذين هم عرضة للاستغلال والاعتداءات الجسدية والوجدانية والجنسية، من خلال الأطفال المقيمين (ريستافك). ونحن ندعو السلطات الهايتية إلى معالجة هذه المسألة، وربما إلى النظر في توصيات لجنة حقوق الطفل وتنفيذها.

أخيرا، تكرر ماليزيا تقديرها للممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على قيادتها، ولفريق البعثة بأكمله على مساهماته المطردة والمثالية في قيادة الأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي على دعم هايتي.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الاعلامية.

قبل أن أنتقل إلى النقاط التي يود وفدي أن يتناولها، أذكر أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من التحديات الهائلة، أحرز الشعب الهايتي تقدما كبيرا نحو تحقيق الاستقرار السياسي بعد الزلزال المدمر الذي حدث في عام ٢٠١٠. لذلك، نحن نؤمن بقدرة هايتي على التغلب على عدم الاستقرار السياسي القائم، وإيجاد حل تمتلكه هايتي بغية تحقيق الوحدة والاستقرار في البلد لأجل بعيد. وتثني أوكرانيا على الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة على الصعيد السياسي، وهي الجهود الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء وحلول بناءة لإنجاز العملية الانتخابية في هايتي. واتفاق ٥ شباط/فبراير، الذي تم التوصل إليه بين الرئيس السابق مارتيلي ورئيسَي مجلسَي البرلمان، يعكس روح الدستور ويوفر خارطة طريق لاستمرار المؤسسات.

وإننا نرحب بانتخاب الجمعية الوطنية للرئيس المؤقت ورئيس الوزراء، فضلا عن الاتفاق على إنجاز الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بحلول ٢٤ نيسان/أبريل، الأمر الذي يمنح هايتي الفرصة لإعادة تنشيط مؤسساتها الديمقراطية، والمضي قدما في التصدي للتحديات الاجتماعية والإنمائية الخطيرة. وتؤكد أوكرانيا من جديد تأييدها لإجراء انتخابات موثوقة وشفافة وآمنة، تعبّر عن إرادة الشعب الهايتي، وتجري وفقا للقانون الهايتي والدستور الهايتي. وفي ضوء ذلك، نريد التأكيد على أن التأثير على حرية الناخبين، وتدمير الممتلكات، وأعمال العنف، أمور غير مقبولة وهي تتعارض مع المبادئ والقوانين والقيم الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نشيد بالشرطة الوطنية الهايتية على ما تبذله من جهود لاحتواء العنف وحماية السكان المدنيين، فضلا عن الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار لما يمكن أن يصبح حالة متفجرة. ونحن نحث جميع الأطراف على تجنب النكسات، والحفاظ على الهدوء، والامتناع عن أعمال العنف.

ويود وفدي أن يبرز أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى، فضلا عن الدول الأعضاء، في تلبية الاحتياجات الهامة لهايتي. فتزايد الاصابات بالكوليرا عام ٢٠١٥، وهو ما يرد في تقرير الأمين العام (S/2016/225)، والمحنة المستمرة التي يعيشها ٠٠٠ ٥٩ من المشردين داخليا في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠ هما مصدر قلق كبير، ويتطلبان اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي.

إنّ هشاشة الحالة الراهنة في هايتي تُبرز بوضوح كبير أن أنشطة البعثة لا تزال عالية الأهمية لهايتي. ومع ذلك، نوافق تماما على أنها يجب أن تتطور مع تطور الوضع في البلد. وفي هذا السياق، ترى أوكرانيا جدوى كبيرة من إجراء التقييم الاستراتيجي المتوخى في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، وتتطلع إلى توصيات الأمين العام بالنسبة إلى التكوين المستقبلي للبعثة قبل انقضاء ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأنغولا.

أرحب في هذه المناقشة بالممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأشيد بعمل السيدة ساندرا أونوري وموظفي بعثة الأمم المتحدة لمساهمتهم المفيدة في تحقيق السلام والاستقرار في هايتي.

إنه شرف لأنغولا أن تترأس هذه المناقشة بشأن هايتي في وقت الأمل المتجدد، مثلما تشهد على ذلك التطورات السياسية الأخيرة مع التوقيع على الاتفاق السياسي في ٥ شباط/فبراير من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلد، أعقبه تسلّم السلطة. وانتخاب الجمعية الوطنية في شباط/فبراير للسيد جوسليرم بريفير كرئيس هايتي المؤقت سجّل تطورا هاما في حياة البلد السياسية، من خلال توفير الاستمرارية المؤسسية والسياسية حتى انجاز الجولة الانتخابية الثالثة المعلّقة في ٢٤ نيسان/أبريل، التي سوف تسمح، على ما نأمل، بتنصيب الرئيس الجديد في ١٤ أيار/مايو. ونحن نرحب

بالسيد جوسليرم بريفير ورئيس الوزراء فريتز جان ونهنئهما، ونتمنى لهما كل الخير مع تعيين حكومة جديدة، وإعادة تنشيط المجلس الانتخابي المؤقت، ومواصلة تعزيز الحوار في ما بين الأطراف الهايتية بإشراك جميع الجهات الفاعلة الوطنية الموجودة على الساحة السياسية في هايتي.

وعلى الرغم من أن البيئة السياسية والأمنية العامة تأثرت أساسا بالعملية الانتخابية، حدثت موجة من الاحتجاجات، وكانت سلمية وعنيفة على حد سواء. والمستوى العام للنشاط الإجرامي يظل ثابتا رغم انسحاب الجيش من محيط سيتي سولاي وبور أو برانس، حيث سُجّل أعلى نسبة من الجريمة والعنف المتصل بالعصابات في هذا البلد. والتطورات الأخيرة في البلد تتناقض تناقضا حادا مع الحالة السياسية المتوترة قبل عام، عندما قمنا بزيارة هايتي، وعندما أدى الجمود السياسي إلى شل البرلمان قسريا لعدة أشهر، وضاعف من ذلك عدم إجراء الجولة الانتخابية الثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما أوجد مناخا سياسيا متقلبا شابته الاحتجاجات العنيفة والاضطرابات السياسية، التي أدّت البعثة دورا حاسما في التخفيف من حدتها.

ونحن نلاحظ بارتياح العمل المشترك لحكومة هايتي، وبعثة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء الدوليين الآخرين طوال العملية الانتخابية، حيث جرى توفير الدعم التقني واللوجستي، بما في ذلك تدريب موظفي الانتخابات، وإطلاق حملات التوعية والتربية المدنية، التي كان لها أثر مفيد في عمل المجلس الانتخابي المؤقت.

ونشيد أيضا بالشراكة القائمة بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون. وتسهم هذه الشراكات الطويلة الأجل إسهاما حاسما في تهيئة بيئة أكثر أمنا خلال الفترة الانتقالية التي لا يمكن التنبؤ بها حيث حدث انخفاض عام في أعمال العنف وتحسنت الظروف الإنسانية، مما يمهد السبيل للنجاح في تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن مستقبل البعثة قبل انتهاء ولايتها. وسيمكن وجود البعثة من توطيد الإنجازات التي تحققت في المجالات الرئيسية للحوكمة مثل قدرة مختلف البلديات على تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية؛ وتعيين الموظفين الرئيسيين وتدريبهم واعتمادهم؛ ووضع وتوحيد أدوات وإجراءات الإدارة المالية والشفافية. ونود أن نكرر دعمنا التام للبعثة فيما تبذله من جهود لتحقيق أولوياتها، بما في ذلك في مجال إصلاح القطاع الأمني، الأمر الذي سيكفل في نهاية المطاف مناخا من الاستقرار، وهو شرط أساسي لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستمكن، بعد عدة عقود من الركود الاقتصادي، من نمو الاقتصاد الوطني.

ونحيط علما على نحو إيجابي بالأعمال الجارية بين بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن وضع خريطة طريق للانسحاب التدريجي للبعثة، وبخاصة من تلك المهام التي يمكن أن تتولاها الحكومة أو شركاؤها. كما تهدف الخطة الانتقالية المشتركة إلى تحديد المجالات التي يستلزم فيها الأمر دعم الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وهذا أمر حاسم الأهمية لكفالة السلام الدائم في بلد كاريبي، كان ضحية للعديد من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في العقد الماضي، بما في ذلك الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠. وتامل أنغولا، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، أن ترى في الأشهر القليلة القادمة مزيدا من التحسن في المناخ السياسي وتنصيب رئيس جديد منتخب ديمقراطيا وإنشاء بيئة دائمة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكلها مؤشرات حاسمة على أداء البعثة ونجاحها بعد ١٢ عاماً في البلد.

وبالمثل، نتطلع كذلك إلى نتائج التقييم الاستراتيجي لدى الانتهاء من توقف العملية الانتخابية، كما هو منصوص عليه

في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) والذي عززه اتفاق ٥ شباط/فبراير بين أصحاب المصلحة السياسية في هايتي. ونقف بثبات مع هايتي والجهات الفاعلة السياسية فيها ومجلس الأمن والمجتمع الدولي في كفالة التخطيط بعناية لانسحاب البعثة من البلد وتهيئة بيئة مواتية يتولى فيها شعب هايتي زمام مصير بلدهم.

وختاما، ندعو جميع الأطراف الفاعلة عبر الطيف السياسي الهايتي إلى مواصلة العمل لتعزيز سيادة القانون وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان العدالة وحماية حقوق الإنسان لجميع الهايتيين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر مجلس الأمن على دعوة وفد هايتي إلى التعليق على التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/225) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأتشرف بأن أنقل إلى المجلس تحيات رئيس جمهورية هايتي المؤقت، السيد وجوسليرمي بريفير، الذي انتخبته الجمعية الوطنية في ١٤ شباط/فبراير، والذي تتمثل ولايته الرئيسية، كما حددها هو ذاته في خطاب تنصيبه، في الإشراف على إنجاز للعملية الانتخابية وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق ٥ شباط/فبراير. وأود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، على التزامهما الثابت بتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في هايتي وقيادتهما في تنفيذ ولاية البعثة.

لقد استعرضنا بعناية التقرير المقدم إلى مجلس الأمن وأحطنا علما بتوصياته. ونشيد بالأمين العام على دقة التقرير وموضوعيته وتوازنه، حيث أنه يغطي كامل نطاق الأزمة السياسية التي أدت إلى وقف العملية الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، مع إبراز العواقب الاقتصادية والمالية وآثارها على الأمن والتنمية في البلد.

وفي حين يشير التقرير إلى أنه في السنوات القليلة الماضية حققت هايتي بلا شك تقدما نحو إرساء سيادة القانون، فإنه يسرد مع ذلك أوجه الضعف وأوجه القصور الهيكلية والعقبات التي تعترض تمتع الشعب بحقوق الإنسان، فضلا عن النكسات والتأخيرات التي شهدناها في إرساء واستدامة الديمقراطية وفي تنفيذ بعض الإصلاحات القانونية الضرورية. ويؤكد الأمين العام في المقام الأول أهمية أن يعمل كل أصحاب المصلحة في هايتي لوضع حد لحالة عدم اليقين الانتخابي والتغلب على الأزمة السياسية الحالية باستكمال الانتخابات التي سيمثل نجاحها إشارة واضحة للتقدم المحرز في البلد على صعيد الاستقرار السياسي وترسيخ ثقافة الديمقراطية.

ولا شك أن الانتخابات القادمة، المقرر إجراؤها في ربيع هذا العام، ستكون بمثابة اختبار للديمقراطية في هايتي واستقرارها وتنميتها على المدى البعيد. ويدرك السيد بريفير، رئيس الدولة المؤقت، تماما مسؤوليته التاريخية في ذلك الصدد من أجل تنظيم الانتخابات الحرة والشفافة اللازمة لكفالة تجديد مؤسساتنا وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار، وهي أمور ستكون في غاية الأهمية لتحديث بلدنا. وفي ذلك الصدد، تؤكد السلطات الهايتية مجددا للمجلس وللمجتمع الدولي ككل التزامها بكفالة أن تجسد نتيجة العملية الانتخابية تعبير شعب هايتي عن إرادته في صناديق الاقتراع.

ولذلك، فإن الرئيس المؤقت يعمل، منذ لحظة توليه منصبه، عمل بصورة منهجية لإجراء حوار مع الطبقة السياسية في البلد والتشاور مع ممثلي الطيف الكامل من الأحزاب والآراء السياسية من أجل التصدي للتحدي الرئيسي المباشر، ألا وهو استئناف عملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية والمحلية التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٥، وفقا لأحكام الاتفاق الذي مكننا منذ ٧ شباط/فبراير من تفادي الفراغ المؤسسي والحفاظ على السلام الاجتماعي والنظام العام.

والهدف الرئيسي هو كفالة نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا، بطريقة شفافة بحلول ١٤ أيار/مايو.

والشروط الحاسمة لكفالة أن تبدأ العملية الانتخابية آخذة يجري الوفاء بها. ومنذ أن تولى رئيس الجمهورية مهام المنصب الأعلى في ١٤ شباط/فبراير، وبعد إجراء مشاورات واسعة مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، سعى إلى تعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد فريتز ألفونس جون، في ٢٥ شباط/فبراير، تمشيا مع تعديل الدستور الهايتي. وتم تشكيل حكومة بتوافق في الآراء وتم الإعلان للجمهور عن أسماء جميع أعضاء مجلس الوزراء الجديد. وقدم رئيس الوزراء المعين أوراق اعتماده إلى البرلمان الهايتي في ١ آذار/مارس حتى تبت في أهليته. ثم قدم بيان سياسته العامة إلى مجلس النواب يوم الإثنين، ١٤ آذار/مارس. ورئيس الوزراء ينتظر حاليا مصادقة البرامان على بيان سياسته العامة.

وفي سياق المشاورات، كتب الرئيس المؤقت إلى مختلف قطاعات الحياة السياسية الوطنية، التي عينت عضوا في المجلس الانتخابي المؤقت السابق، يطلب إليهم اقتراح شخصيات مرموقة يمكنها الانضمام إلى الهيئة الانتخابية. ووردت ردود من جميع القطاعات. وفي ٩ آذار/مارس، تم الإعلان عن أسماء تسعة أعضاء في المجلس الانتخابي المؤقت. والهدف هو إعادة بناء الثقة في العملية الانتخابية وتنظيم انتخابات نموذجية في جميع أنحاء البلد. وسيحلفون اليمين أمام مجلس الوزراء. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على البرلمان التحقق من بيان السياسة العامة الذي أدلى به رئيس الوزراء، وينبغي أن تتولى الحكومة الجديدة إدارة الدولة.

ولذلك من المهم والحصيف جدا التأكيد على أن السلطتين التنفيذية والتشريعية قد وقعتا على اتفاق استمرارية المؤسسات المؤرخ ٥ شباط/فبراير. وهو ثمرة الحوار السياسي التوافقي والبنّاء فيما بين الهايتيين. ومكن الاتفاق من تفادي فراغ في الحكم، مع كل ما له من عواقب محتملة على الاستقرار. وتحقيقا لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن الأطراف الموقعة على الاتفاق تتحمل مسؤولية مشتركة عن تطبيقه وتنفيذه. ويعمل الرئيس بريفير يوميا، في سياق عمله وولايته بصفته رئيس الدولة، على احترام الاتفاق وكفالة أن يكون موضع احترام، آملا في أن لا شيء يبطئ الجهود الرامية إلى تطبيع الحياة السياسية أو يتعارض معها.

ولا يمكن لأحد أن يقلل من جسامة المهمة المتمثلة في إدارة العملية الانتخابية المعقدة جدا في فترة زمنية قصيرة نسبيا. غير أن المؤسسات الهايتية قد أثبتت قدرتها على الاضطلاع بالمسؤولية وإجراء العملية. والسلطات الهايتية على اقتناع بأنها ستتمكن من مواجهة التحدي والقيام بمهمتها. وأيا كان الحال، فإن تضامن جميع شركاء هايتي وتعاونهم، لا سيما من حيث السوقيات والمسائل المالية والتشغيلية، ستكتسي أهمية بالغة وحاسمة في مساعدة السلطات الهايتية العامة والمجلس الانتخابي المصممين على ضمان إتمام العملية بنجاح.

إن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية الهايتية بهدف تحسين البيئة الأمنية يكتسي أهمية حاسمة في نجاح العملية. والمظاهرات التي جرت في الآونة الأخيرة في بور – أو – برانس وفي مختلف بلدات الريف خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات بيّنت التزام الشعب الهايتي بالديمقراطية. كما أنها جسدت رغبة الشعب ومطالبه برؤية عملية انتخابية تراعي بشفافية تامة جميع الأصوات المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع.

وفي حين أن نجاح الانتخابات المقبلة يأتي بلا شك في صميم جميع شواغلنا، لا يمكننا أن نغفل ذكر عدد آخر من التحديات الواسعة النطاق التي تواجه هايتي حاليا، لا سيما في القطاعات الاقتصادية والإنسانية والإنمائية. إن انعدام الأمن الغذائي على وجه الخصوص يضرّ بأكثر من ٣,٥ مليون شخص. وتضاعف خلال فترة مدتها ستة أشهر، وفي ضوء

الجفاف الجاري، نخشى أنه قد يتحول إلى كارثة إذا لم تتخذ التدابير المناسبة وتصل المساعدة اللازمة بسرعة. كما أنها مسألة وطنية ملحة تستجيب لها السلطات الهايتية من خلال اللجوء إلى آليات التضامن والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تدهور كبير في الصرف الصحي والحالة الصحية، ولا سيما في أعقاب حدوث زيادة مفاجئة في وباء الكوليرا، وحالة الطوارئ المتعلقة بفيروس زيكا، كما أكد في التقرير. وفي هذا الصدد، لا يسع وفد بلدي إلا أن يشعر بقلق بالغ إزاء الانخفاض الكبير في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن التخفيض الجائر في المعونة الإنسانية، التي، كما شدد الأمين العام، انخفضت من ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في قدرة الحكومة الهايتية على التدخل في أوسلط أشد المعوزين والمتضررين من الهايتيين، في حين أن البلد تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة وحالة سياسية غاية في الحساسية. إن تدابير الاسترضاء الاجتماعي وجميع الجهود اللازمة للاستجابة وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان تكتسي أهمية بالغة. ولذلك، تدعو حكومة هايتي شركاءها الدوليين إلى تقييم حجم التحديات وتقديم المساعدة وتوفير الاستجابات السريعة والمحددة التي تتناسب مع الطابع الملِّح للحالة.

كما يتناول التقرير مسألة انسحاب البعثة تدريجيا وما يلزم من تطور للبعثة بعد ١٢ سنة تقريبا على وجودها في هايتي. وتؤيد السلطات الهايتية توصيات الأمين العام واقتراحه الداعي إلى القيام باستعراض تقييم استراتيجي في أعقاب الانتخابات شأن الدور المستقبلي للبعثة. وتؤكد السلطات لمجلس الأمن استعدادها للمساهمة في هذا الاستعراض. وفي غضون ذلك، نعتقد أنه من المفيد أن نشير إلى الموقف الأساسي لهايتي بشأن الخطوط العريضة لعملية إعادة التشكيل المزمع إجراؤها لبعثة الأمم المتحدة.

ولا بد لتشكيل البعثة المقبل أن يأخذ بكامل الاعتبار تطور الحالة في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون حسن سير الانتخابات المقبلة أحد المؤشرات الرئيسية من حيث تقييم احتياجاتنا المتوسطة الأجل والطويلة الأجل والدعم في المستقبل من جانب شركاء هايتي. وكما تؤكد السلطات الهايتية دائما، فالمهم هو كفالة استدامة الإنجازات التي تحققت في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة من وجود بعثة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن، وإتاحة المجال أمام المؤسسات الهايتية لتولي المهام تدريجيا وبفعالية، وهي المهام التي تضطلع بها حتى الآن البعثة.

على أي حال، مع التشكيلة الجديدة المقترحة، تؤيد حكومة هايتي الحفاظ على عناصر الدعم للشرطة الوطنية والنظام القضائي، وتعزيزها. وتؤيد استمرار الدعم المقدم لإدارة السجون ووزارة العدل والأمن العام من أجل تخفيض عدد المعتقلين الموجودين رهن الاعتقال لفترات طويلة، بشكل كبير، وفي الوقت نفسه، من أجل تحسين ظروف مراكز الاحتجاز في سجوننا.

وفي الختام، يود وفد بلدي اغتنام هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه لجميع البلدان الصديقة، ولجميع شركاء التعاون مع هايتي، والأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على التزامهم الذي لا يتزعزع، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية في العملية الانتخابية الأخيرة. وفي هذا المنعطف، ترغب السلطات الهايتية في أن تكون قادرة على الاعتماد على دعمهم المتواصل لتمكين المجلس الانتخابي المؤقت الجديد من تسريع عمله، والقيام بمهمته الأساسية والملحة بكفاءة وفعالية. إن سلطات هايتي تكرر لجميع الشركاء في المجتمع الدولي تأكيدها بأنها لن تدخر جهدا لضمان نجاح الانتخابات المقبلة، التي ستضمن

مصداقيتها وشفافيتها ونزاهتها، والانتقال السلمي، والاستقرار المستدام الذي طالما دعا الشعب الهايتي لتحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال مندويالا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد أنغولا على عقد هذه المناقشة، والسيدة سندرا أونوري على عرضها تقرير الأمين العام (S/2016/225)، وقيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في هذه المرحلة الحاسمة من مستقبل هايتي.

إن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٤ نيسان /أبريل في هايتي، تشكل من دون شك محور هذه الجلسة، بالنسبة لجميع المهتمين بمستقبل البلد. ورغم أن الجولتين اللتين عقدتا في عام ٢٠١٥ كانتا انعكاسا للتقدم الكبير الذي حققته هايتي منذ زلزال عام ٢٠١٠، فإن الجولة الانتخابية المقررة الشهر المقبل قد تكون بمثابة نقطة تحول لتعزيز العملية السياسية. ورغم أنها لم تخلُ من التحديات، فإنها ستتيح للشعب الهايتي التعبير مجددا عن رأيه في حوكمته، والمضي قدما في اتجاه استعادة النظام الدستوري. وتدعو المكسيك جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي لإتاحة التنشيط السريع، للمجلس الانتخابي المؤقت وتجديده، والتصرف بطريقة مسؤولة ومناسبة، والحفاظ على الأمن والاستقرار خلال الفترة الانتقالية الحساسة الجارية.

وكما يحذر الأمين العام في تقريره الأخير، فإن التقدم المحرز حتى الآن لا يزال هشا، ويمكن أن تتخلله نكسات. إن أعمال العنف، وحالات الاضطرابات العامة الأخرى، المرتبطة بالعملية الانتخابية، تشكل مصدر قلق كامن بين أعضاء المجتمع الدولي، وإمكانية تعرض البلد لأزمات إنسانية ليس بالتحدي الهين.

ويساور وفد بلدي القلق بوجه خاص جراء التحديات القصيرة والمتوسطة الأجل لسوء التغذية، واستمرار تفشي وباء الكوليرا في هايتي. وخلال عام ٢٠١٥ وحده، تم تسجيل أكثر من ٣٦ ٠٠٠ حالة يشتبه في إصابتها بوباء الكوليرا، بزيادة تبلغ ٩٠٠ حالة أكثر مما كان عليه الحال في العام السابق. ووفقا لوزارة الصحة، أدى الوباء منذ ظهوره إلى وقوع ٩ ٠٠٠ ضحية، وإصابة ما يناهز مليون هايتي. فلا ندعن التحديات الإنسانية القابلة للحل تزيد عدد التهديدات لحاضر هايتي ومستقبلها. إن تحسين اليقظة، والتأهب السريع والاستجابة المنسقة من جانب السلطات الهايتية والأمم المتحدة، فضلا عن الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية للمياه والصحة والصرف الصحي، هي أمور ضرورية. وتؤكد المكسيك مجددا التزامها بمواصلة تعزيز العمل في المجالات ذات الأولوية لتنمية هايتي في مجالات الزراعة والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والتعليم، وسوف نستمر في مساعدة وتعزيز الجهود الإقليمية التي تبذلها وتقودها منظمة الدول الأمريكية.

ولا يمكن أن يكون التقرير الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام اليوم أكثر وضوحا. فهو يقدم تحليلا مفصلا للتحديات والمخاطر والفرص في هايتي. ويوضح لنا أولا وقبل كل شيء، الدور الحيوي الذي لا تزال البعثة تضطلع به في الحياة اليومية في البلد والحاجة الملحة لوجودها طالما اقتضت الظروف ذلك. وينبغي نقل دور بعثة الأمم المتحدة في مجال بناء المؤسسات، والأمن القومي، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ودعمها الإنساني وتعزيز التنمية، إلى الهايتيين بشكل تدريجي. إننا نؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة التشكيل التدريجي للبعثة، استنادا إلى فرضية الاستقرار العام، والظروف الأمنية، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، التي تحرز تقدما كبيرا، ونحن نرحب بإنشاء وحدة للتحقيق في العنفين الجنسي والجنساني في المديرية المركزية للشرطة القضائية. ونحن نؤيد أيضا الاقتراح بأن يتم تنفيذ مهمة التقييم الاستراتيجي للعملية الانتقالية للبعثة بمجرد الانتهاء من العملية

الانتخابية، ونأمل أن تعكس النتيجة توازنا عادلا بين الوضع على أرض الواقع، وتقييم القدرات المؤسسية الحقيقية للبلد.

لقد أظهر لنا التاريخ في مناسبات عديدة بأن تحديد الجداول الزمنية لعمليات حفظ السلام، يمكن أن يأتي بنتائج عكسية. وبأن الانسحاب المتسرع للبعثة يمكن أن يؤدي إلى عودة ظهور عدم الاستقرار السياسي، مع عواقب لا حصر لها. إننا نعتقد أنه من الأولوية تعزيز التقدم دون المساس بالأمن. ويتطلب نجاح مهمتنا الجماعية، التزام جميع أصحاب المصلحة، لضمان التوصل إلى حلول توافقية في هايتي لمشاكل البلد. وهذا عنصر أساسي لوحدة واستقرار هايتي على المدى الطويل.

في الختام، أود أن أبرز امتنان المكسيك للبلدان التي تساهم بقوات وأفراد شرطة في هايتي، ولمجموعة أصدقاء هايتي، ولجميع أولئك الذين هم جزء من بعثة الأمم المتحدة، ويواصلون العمل من أجل وضع أسس هايتي مزدهرة وسلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكر أنغولا على عقد هذه المناقشة. أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، سندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية. وتؤكد البرازيل مجددا احترامها ودعمها المستمر لتوطيد السلام والديمقراطية في هايتي. كما أود أن أنوه ببيان الممثل الدائم لهايتي، السفير ريجيس.

(تكلم بالإنكليزية)

وترحب البرازيل بعقد جولتين انتخابيتين العام الماضي في هايتي، مكنتا البرلمان الهايتي من استئناف عمله في ١١ كانون الثاني/يناير. ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها المؤسسات الهايتية من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية لمعالجة المخالفات وتحسين العملية الانتخابية. وبينما نأسف لتأجيل انتخابات الإعادة الرئاسية، فإننا ندرك أهمية الاتفاق السياسي بين الهايتيين الذي تحقق في ٥ شباط /فبراير، الذي جنبنا حدوث فراغ في الحكم. ونتوقع أن الحوار السياسي الذي روج له الرئيس المؤقت، جوسليرم بريفير، سيتيح الفرصة لتطبيع الحياة الديمقراطية في البلد، مع الانتهاء من الانتخابات الرئاسية. إن البرازيل تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة البناءة في العملية التي أدت إلى عقد الجولة المقبلة من الانتخابات. وأود أن أقر في هذا الصدد، بالدور الرئيسي لوسطاء الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، الذين يتيحون المجال والدعم اللازمين للحوار بين الهايتيين.

ونقر بوجود أسباب للقلق في مجال الأمن، بما في ذلك في سياق جولة الانتخابات المنتظرة. وعلى الرغم من تحسن أداء الشرطة الوطنية الهايتية في مجال منع الجريمة والسيطرة على الاضطرابات المدنية، كانت هناك زيادة في عدد جرائم القتل وبلغت أعمال العنف ذروتها في شباط/فبراير، كما ورد في تقرير الأمين العام، بما في ذلك القتل العمد والهجمات على مراكز الشرطة والممتلكات الخاصة والمواجهات المسلحة بين العصابات المتنافسة والمظاهرات العنيفة في بور – أو – برانس. ونحن نأسف بشدة لمقتل اثنين من أفراد شرطة الأمم المتحدة رميا بالرصاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ونتفق مع رأي الممثلة الخاصة للأمين العام بأن الردع الذي توفره القوات ما زال ضروريا للحد من المظاهرات العنيفة والجريمة في بعض المناطق. ولذلك، فإننا نؤيد استمرار دوريات قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما نشجع الشرطة الوطنية الهايتية على الاستفادة من الجهود التي تبذلها البعثة من أجل كفالة إنجاح تسليم المسؤوليات الأمنية في المجالات البالغة الأهمية. وفي ذلك السياق، يجدر

التأكيد على أن عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال أقل من الهدف المحدد لعام ٢٠١٦.

وفي سياق الاتجاهات الاقتصادية السلبية في هايتي، فإن قدرة البلد على التحمل تتعرض مرة أخرى للاختبار. وأدت سنوات الجفاف الثلاث إلى خسائر في المحاصيل، وزيادة في أسعار المواد الغذائية. وأدت الفيضانات الأخيرة إلى إنشاء المزيد من مخيمات المشردين داخليا، وزيادة في عدد حالات الكوليرا في البلد. وما زال ذلك السيناريو البالغ الصعوبة يتطلب اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي.

وتلاحظ البرازيل مع القلق سلسلة من التخفيضات في مشاريع البعثة ذات الأثر السريع ومشاريعها للحد من العنف الأهلي. ونحن نعتقد أن تلك الأدوات المأذون بها المهمة، ضرورية لتعزيز ثقافة السلام وسيادة القانون وتؤدي، في نهاية المطاف، إلى توطيد الاستقرار.

وبالإضافة إلى تأييدنا للانتخابات في هايتي وتعاوننا الإنساني الشامل مع البلد، فإن البرازيل ملتزمة بالحفاظ على سياستها الحالية الخاصة بالهجرة تجاه الهايتيين لضمان دخول لائق وترحيب كريم بهؤلاء المهاجرين في بلدنا.

ونتفق مع الأمين العام بأن نشر بعثة التقييم الاستراتيجي ينبغي أن يتم بعد الانتهاء من العملية الانتخابية، ومن الأفضل أن يتم بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أنه ينبغي لبعثة التقييم أن تأخذ في الاعتبار الحالة في الميدان وتتجنب إصدار أحكام مسبقة عن نتائجه. ويبقى التنسيق الوثيق والفعال مع حكومة هايتي مطلبا حاسما في هذا السياق.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من القلق الناجم عن الأزمة السياسية التي أدت إلى تأجيل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، ستستمر البرازيل في دعم الحلول التي نثق في أن يتمكن الهايتيون أنفسهم من تحديدها. ونأمل في أن يؤدي الموقف الإيجابي لأصحاب المصلحة الهايتيين إلى إنجاز العملية الجارية ويسهم في تحقيق انتخابات نزيهة وشفافة. ونحث القيادة الهايتية على مواصلة العمل على ترسيخ الوفاق الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية في البلد – فالانتقال النهائي متروك للشعب الهايتي. انتقال من حالة عدم الاستقرار الماضية إلى مستقبل متجذر في الحلم الهايتي الأصيل الذي ألهم المنطقة برمتها على الكفاح من أجل الاستقلال كوسيلة لضمان حياة الحرية والكرامة للجميع. وسنواصل دعم إخواننا الهايتيين في سعيهم لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وغواتيمالا، وأوروغواي، وفنزويلا وبلدي، بيرو. وأهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة لمناقشة آخر تقرير للأمين العام (S/2016/225) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري، وتشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى العمل المكثف الذي تقوم به.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وإنشاء ثقافة سياسية تعزز الاستقرار الديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي العناصر الرئيسية لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والازدهار في هايتي. وترحب مجموعة الأصدقاء بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم الاحتياجات الحرجة لهايتي. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء استمرار

توقف الدورات الانتخابية والغموض السياسي الذي أنتجته. ونحيط علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بقيادة هايتية في ٥ شباط/فبراير، الذي تجنب حدوث فراغ حكومي ووضع خارطة طريق لاستمرار العملية الانتخابية. وندعو إلى التنفيذ الفوري لجميع أحكام الاتفاق في الفترة المتفق عليها. كما نؤكد على مسؤولية جميع الهايتيين في ذلك الصدد. وندعو جميع الهايتيين إلى المشاركة بصورة بناءة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل معا في سلام من أجل تعزيز الثقة في العملية الانتخابية. ونقدر الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام في ذلك الصدد ونشجعها على مواصلة مهمتها.

وتحيط مجموعة أصدقاء هايتي علما، مع الجزع، بالعنف بدوافع سياسية خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وتدعو كافة الأطراف السياسية الفاعلة إلى تعزيز مناخ سلمي يحترم القانون احتراما تاما. ونكرر التأكيد على أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق التقدم في القطاعين القضائي والأمني. وفي ذلك الصدد، نرحب بمواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها المهني وإصلاحها، ونؤكد مجددا أن تدريب الشرطة ينبغي أن يظل من المهام الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونلاحظ أيضا التقدم الجزئي في تنفيذ خطة التنمية الخمسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

وإذ ننوه بالتقدم المحرز في القطاع القضائي، من الضروري بشكل عاجل الحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة والقضاء على ظروف الاحتجاز غير الإنسانية وكفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

وتكرر مجموعة أصدقاء هايتي التأكيد على التزامها بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي ذلك الصدد، نتوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة الالتزام بأعلى معايير السلوك. وتحث المجموعة جميع الأطراف المعنية على تحمل مسؤولياتها لمنع وقوع تلك الحوادث والتحقيق في الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها.

وننوه بالعمل الجاري الذي تضطلع به حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرهما لحماية أفراد الفئات الضعيفة، ولكننا نحيط علما مع القلق بالقدرة الوطنية المحدودة لحماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة. ويتطلب ذلك أقصى درجة من الاهتمام من جميع الجهات الفاعلة لمنع جرائم العنف والحد منها، وتحديدا ضد النساء والأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وفي ذلك الصدد، تؤيد المجموعة التركيز على القضايا الجنسانية وحماية الطفل، فضلا عن الجهود المتواصلة الرامية إلى الحد من العنف لتعزيز رفاه الشباب المعرض للخطر والمجتمعات الضعيفة.

كما تعرب المجموعة عن قلقها من أن عدم الاستقرار السياسي المستمر يحول انتباه هايتي عن تحدياتها الإنسانية المستمرة.

وتشير المجموعة كذلك إلى أن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن ثلاث سنوات من الجفاف، الذي لا يزال يزداد سوءا، يؤثر الآن على ١,٥ مليون من مواطني هايتي وكذلك على الاستقرار في البلد.

وتعمل الجهود المتواصلة للقضاء على وباء الكوليرا على تذكيرنا بأهمية الحفاظ على التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي لتلبية احتياجات شعب هايتي. ونكرر دعوة الأمين العام إلى دعم الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية في هذا المجال، ونشجع عدد أكبر من الشركاء على استكمال الإسهامات التي يقدمها المساهمون الدوليون حاليا.

وتلاحظ المجموعة مع القلق أن الأزمة السياسية الراهنة تؤثر سلبا على الإنفاق الإنمائي وتؤثر كذلك، علاوة على الجفاف

وما يصاحبه من انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض تدفقات إسهامات الجهات المانحة، على النمو الاقتصادي في البلد.

ولا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي بدون تعزيز المؤسسات الديمقراطية وعمليات ديمقراطية ذات مصداقية. وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية استكمال الدورة الانتخابية بدون المزيد من التأخير بغية كفالة أن تعول هايتي على المؤسسات الديمقراطية التي تعمل بكامل طاقتها. ونسلم بمبدأ الملكية والمسؤولية الرئيسية لحكومة وشعب هايتي على جميع جوانب إرساء الاستقرار في البلد.

ونشدد أيضاً على المسؤولية التي تقع على عاتق بعثة الأمم المتحدة في هذه الجهود، وفقاً لولايتها.

وتؤكد المجموعة مجددا تضامنها والتزامها تجاه شعب وحكومة هايتي في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار والتعمير والانتعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد الديمقراطية.

وأخيراً، فإن مجموعة أصدقاء هايتي تعترف بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي وتعرب عن دعمها وتقديرها للنساء والرجال الذين تتشكل البعثة منهم على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في دعم الانتعاش والاستقرار في هايتي.

وكنت أود أيضاً أن أبدي عدة ملاحظات بصفتي الوطنية، ولكن نظراً لتأخر الوقت، فسأكتفي بهذا القدر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/225)، والممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. كما أشكر الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل؛ وكذلك أرمينيا وأوكرانيا.

تمرّ هايتي بفترة سياسية حساسة. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الانقطاع في العملية الانتخابية في أعقاب التنازع على نتائج الانتخابات التي جرت في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. إن الانتهاء من العملية الانتخابية شرط ضروري للاستقرار السياسي والمؤسسي. وثمة حاجة ملحة إلى أن تنجز هايتي العملية لكي تعالج العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها. ولا تستطيع هايتي تحمّل نشوب أزمة سياسية وأمنية كبرى جديدة. ويجب عليها أن تحافظ على التقدم المحرز في أعقاب الزلزال المدمّر لعام ٢٠١٠، حتى مع ظهور تحديات جديدة، ولا سيما ما يتعلق منها بالجفاف وسوء التغذية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الهايتية الفاعلة، بمن فيهم الرئيس المؤقت بريفير، إلى بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة الاستقرار والأمن في البلد، ونجاح العملية الانتخابية المعلّقة وتوطيد الديمقراطية في البلد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكاً مخلصاً لهايتي ويواصل التزامه بدعم البلد في هذه المرحلة الحرجة، بالتنسيق مع شركاء آخرين.

وقد دعم الاتحاد الأوروبي بقوة إجراء الانتخابات في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على مسارين، أي من خلال مساهمة مالية تبلغ ٥ ملايين يورو إلى الصندوق الاستئماني الذي تديره منظومة الأمم المتحدة وإرسال بعثة لمراقبة الانتخابات، على النحو الذي طلبته السلطات الهايتية ووافقت عليه. وقد راقبت البعثة، في استقلال كامل وبناء على منهجية ومدونة لقواعد السلوك، جميع مراحل العملية تمشياً مع الالتزامات الانتخابية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى

القانون الهايتي. وقد خلصت بعثة مراقبة الانتخابات إلى أنه على الرغم من بعض المخالفات التي ترجع في معظمها إلى عدم كفاية تدريب موظفي الانتخابات، فإن ذلك لم يؤد إلى الإخلال على نحو خطير بنتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ويأسف الاتحاد الأوروبي لتوقف العملية الانتخابية في أعقاب تدهور البيئة الأمنية والتهديدات التي ألقت بثقلها على العملية. وينبغي أن تكون النتائج التي أعلنها المجلس الانتخابي المؤقت أساس تنظيم الجولة الثانية.

وينبغي أن نشيد بالشعب الهايتي الذي كرس نفسه في ظروف بالغة الصعوبة لضمان إجراء الانتخابات، وهي السبيل الوحيد لتمكين الشعب الهايتي من اختيار قادته.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالاتفاق المؤرخ ٥ شباط/فبراير بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الرامي إلى ضمان الاستمرارية المؤسسية، بوصفا تسوية سيحول تنفيذها دون حدوث فراغ في الحكم وكفالة الاستقرار والاستمرارية للدولة وسيتيح استمرار العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥، بما في ذلك تنظيم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ نيسان/أبريل. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ جميع أحكام الاتفاق، ولا سيما تجنب تمديد المرحلة الانتقالية بصورة غير مشروعة أو تأجيل العملية الانتخابية أو تعليقها بحكم الأمر الواقع في انتهاك للاتفاق. ويجب على الجميع التحلي بالمسؤولية وضبط النفس وروح التوافق في هذا الصدد.

وينبغي أن تستمر العملية الانتخابية وفقاً لمبادئ السلام وشمول الجميع والشفافية والشرعية واستناداً إلى الاتفاق. ومن الضروري التعجيل ببدء اضطلاع حكومة انتقالية جامعة بمهامها، وذلك بعد إقرار البرلمان والمجلس الانتخابي المؤقت لها، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة ليتسنى تنفيذ العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥ بشفافية ووفقاً للجدول الزمني الجديد المتفق عليه. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة دعم هذه العملية، بما في ذلك من خلال بعثته لمراقبة الانتخابات.

ولطالما كان الاتحاد الأوروبي داعماً وصديقاً لهايتي. ويظل أحد المانحين الرئيسيين لصناديق المساعدة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية. ومع ذلك، يتوقّف الدعم المالي على الامتثال لمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك حق الشعب في اختيار حكومته بطريقة ديمقراطية عبر صناديق الاقتراع، وليس من خلال التعبئة في الشوارع. إن بنود المشروطية جزء لا يتجزأ من اتفاق كوتونو، الذي يربط الاتحاد الأوروبي ببلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك هايتي. والاستقرار المؤسسي ضروري للمساعدة على تحقيق الفعالية والقدرة لتحقيق آثار دائمة لصالح السكان. ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة وضرورية إلى قيام مؤسسات شرعية منتخبة بحرية دون تأخير لمعالجة التحديات الضخمة الاقتصادية والهيكلية التي يواجهها البلد.

ورغم أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة بوجه عام، فقد تأثّرت بالتوترات في المناخ الانتخابي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأهلية المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، التي أدارت الأحداث الأخيرة بنجاح وبشكل مستقل إلى حد كبير. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن دعم البعثة ما زال مهماً في السياق الحالي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن وجود بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما دعمها للأمن أثناء الانتخابات مع الحرص الدائم على احترام وحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، لا يزال مفيداً لضمان استمرار العملية فضلاً عن السلام والاستقرار في الأشهر المقبلة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي – عندما تسمح الظروف بذلك – إجراء استعراض بشأن مستقبل البعثة، بناء على توصيات الأمين العام. ويشجع الاتحاد الأوروبي الجهات المعنية الهايتية على تحمل مسؤولياتها في إتمام الدورة الانتخابية المعلّقة.

وفي الختام، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان مستقبل أفضل للشعب الهايتي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوبال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): ترحب غواتيمالا بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره (S/2016/225). كما أشكر السيدة ساندرا أونوري على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وتؤيد غواتيمالا البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة أصدقاء هايتي.

نحيط علماً بالجهود التي تبذلها البعثة للاضطلاع بولايتها، بما في ذلك تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، والمساعدة في الرصد وإعادة الهيكلة، ودعم العملية السياسية والدستورية والإسهام في مهمة تنظيم انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية حرة ونزيهة والإشراف عليها. وتُسهم غواتيمالا بكل فخر في دعم تحقيق الاستقرار في البلد. ولكن في الوقت نفسه، نشدد على أهمية مواصلة الموظفين العموميين العمل من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يستحقه الهايتيون بجدارة.

وفيما يتعلق بإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، تشير غواتيمالا إلى أن الأحداث الأخيرة التي أدت إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي أثار أزمة مؤسسية، لا تساعد البلد في العودة إلى المسار الديمقراطي الذي تمس الحاجة إليه في هايتي. ونشعر بالقلق إزاء هذه الأعمال التي تزيد من عدم الاستقرار في البلد.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الذي يوفر الهياكل الضرورية للحفاظ على استمرارية المؤسسات في هايتي ووضع خارطة طريق للتعجيل باختتام الدورة الانتخابية الجارية. ونؤكد على الأهمية التي توليها الأطراف للامتثال للاتفاق المؤرخ ٥ شباط/فبراير، الذي يهدف إلى حماية الاستمرارية الدستورية في هايتي، حتى يتسنى إجراء الجولة الأخيرة من الانتخابات في ٢٤ نيسان/أبريل، وبدء فترة رئاسة جديدة في ١٤ أيار/مايو.

كما نؤيد رأي الفريق الأساسي من المجتمع الدولي الموجود في بور – أو – برانس، المتألف من إسبانيا والبرازيل وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، فيما يتعلق بالحاجة إلى التشديد على أهمية إنجاز العملية الانتخابية في الإطار الزمني المتفق عليه. وفي هذا الصدد، نرحب بانتخاب رئيس مؤقت، في ١٤ شباط/فبراير، من أجل الحفاظ على استمرارية المؤسسات ومواصلة العملية الانتخابية في هايتي. وفي نفس الوقت، من المهم أن يحافظ جميع الأطراف على الحوار البناء لتوجيه البلد نحو تحقيق مستقبل مستقر وديمقراطي، الأمر الذي يتسم بأهمية أساسية للتصدي للتحديات التي تواجه هايتي واتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الهدوء والاستقرار. ومن المهم أن يواصل القطاع السياسي المساهمة والاضطلاع بمهامه من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يحتاج إليه البلد حاجة ماسة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق التنمية.

وعلى صعيد آخر، نلاحظ بقلق الحالة الإنسانية المتردية في البلد، بما في ذلك حدوث زيادة قدرها ٢٤ في المائة في عدد حالات الإصابة بالكوليرا في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥.

وختاما، نرحب بالتصدي للحالة الأمنية في الميدان في إطار العمليات الانتخابية من جانب الشرطة الوطنية الهايتية بصفة رئيسية، وأنه لم يطلب من البعثة المساعدة سوى مرتين، وهو مثال واضح على تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري على عرض تقرير الأمين العام (S/2016/225) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونقدر عملها والنتائج التي تحققت، التي تسهم في تعزيز الحوار والمؤسسات في هايتي. كما أود التنويه بحضور الممثل الدائم لهايتي، السفير دونيس غيجيس، ووفده النشط. كما نشكر قائد القوة الجديد، اللواء أجاكس بورتو بينهيرو، والمفوض سيرج ثيريالت.

عندما نظر مجلس الأمن في الحالة في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7530)، كانت العملية الانتخابية جارية والانتخابات الرئاسية لا تزال تلوح في الأفق. وعلى الرغم من أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر جرت في جو من الهدوء النسبي، ظهرت ادعاءات بوقوع مخالفات وحدثت توترات فيما يتعلق باستعراض النتائج التي أجبرت على حالات التأجيل المتعاقبة، إلى أن تم تعليقها إلى أجل غير مسمى في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من تلك الحوادث، التي أعاقت العملية الانتقالية مرة أخرى، من حسن الحظ أنه أمكن التوصل إلى اتفاق برلماني مكن من إنشاء حكومة مؤقتة بعد انتهاء ولاية الرئيس مارتيلي. وعلى غرار البلدان الأخرى في المنطقة التي شعرت بالقلق بشأن مستقبل هايتي، تتابع الأرجنتين العملية عن كثب وتأمل في أن يتمكن الشعب الهايتي من تحقيق تطبيع الحالة السياسية باختتام العملية الانتخابية وإنشاء حكومة شرعية يمكن أن تعزز المزيد من الاستقرار.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، تشعر الأرجنتين بالقلق إزاء زيادة العنف في سياق العملية الانتخابية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥ ومطلع هذا العام. وما برحنا نثق بأن أعمال الحكومة الانتقالية يمكن أن تساعد على تقليل العنف وإنجاز العملية الانتخابية بنجاح.

وتعرب الأرجنتين عن عميق أسفها لتلك الحالة – على الرغم من أن ذلك لن يساعد ولكنه للتذكير – عندما تم تمديد ولاية البعثة بموجب القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، مع ما يترتب عن ذلك من تقليص عدد الموظفين، ودعمنا – إلى جانب البلدان الأخرى في المنطق – الحاجة إلى زيادة الإبقاء على الوجود العسكري إلى أن يصبح من الممكن اعتبار أن العملية الانتخابية قم تمت بنجاح. ومع ذلك، ينبغي أن نسلط الضوء على أداء أفراد البعثة، الذين يواصلون بذل جهود كبيرة، مع إعطاء الأولوية لبعض المجالات من أجل الوفاء بولايتهم نتيجة النقص في عدد الموظفين.

وفيما يخص العمل الشرطي، تعترف الأرجنتين بالعمل الذي أنجز بشأن بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في إطار الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ومع ذلك، نلاحظ أنه بعد ١٠ أشهر من نهاية الفترة، فإن مستوى الامتثال يمثل ٦٠ في المائة، فضلا عن الحاجة إلى توافر مزيد من الالتزام من جانب المجتمع الدولي لتعزيز عنصر الشرطة، والعمل على إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، تتطلع الأرجنتين إلى التقرير المقبل للأمين العام من أجل معرفة المستويات التي تحققت بمزيد من الدقة. وفي نفس الوقت، فإننا على ثقة بأن التقرير سيجعل من الممكن تقييم الحالة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والتوصيات التي ستقدمها الأمانة العامة إلى المجلس فيما يتعلق بمستقبل البعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة المشاركة الكاملة للحكومة الهايتية في القرارات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في البلد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على دعم الأرجنتين لهايتي حكومة وشعبا في جهودها الرامية إلى تعزيز العملية الديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي ساندرا أونوري.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو، السفير غوستافو ميسا – كوادرا، باسم مجموعة أصدقاء هايتي.

ومثلما ذكرت الوفود الأخرى، نحن أيضا نشعر بالقلق إزاء الوضع السياسي في هايتي. ومن الضروري صون حيز الحوار وتعزيزه الذي أدى إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٥ شباط/فبراير، والذي ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تنفذه بصورة مسؤولة. ويجب أن تنفذ أحكام هذا الاتفاق بهدف إنجاز العملية الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥ دون إبطاء. وبالنظر إلى الطبيعة الانتقالية للحكومة الحالية، يجب أن نضع في الاعتبار الحاجة إلى العودة إلى القنوات المؤسسية المناسبة. ويجب تحسين الظروف السياسية، نظرا للتداعيات في المجالات التي تؤثر في المجتمع الهايتي بأسره، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحالة الأمنية، والمجال الإنساني.

ولا تزال البيئة الأمنية متأثرة بالعملية الانتخابية. ويقلقنا بصفة خاصة تصاعد العنف في الأيام السابقة لتوقيع الاتفاق السياسي المؤرخ ٥ شباط/فبراير. وهذا يجعل من الضروري نشر الإمكانات الكاملة للشرطة الوطنية الهايتية والدعم الهام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونأمل أن تفي الشرطة الوطنية الهايتية بخطتها الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

فقد حولت الأزمة السياسية الاهتمام اللازم عن الأزمة الإنسانية وأثرت على النفقات الإنمائية، الأمر الذي يزداد تعقيدا في سياق انخفاض التمويل الدولي. ونكرر مجددا الإعراب عن القلق الخاص إزاء حالة انعدام الأمن الغذائي. ونأمل أن يستمر بذل الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا، وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى وجود منظور طويل الأجل، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة، نشير إلى توصية الأمين العام بإجراء التقييم الاستراتيجي المطلوب في القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥)، بمجرد إنجاز العملية الانتخابية. ونؤكد من جديد على أن هذه العملية – من حيث المبدأ – ينبغي أن تنظر على النحو الصحيح إلى وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات. ومن الإيجابي أن تحرز البعثة والفريق القطري تقدما في توحيد المهام التي ستقوم بها حكومة هايتي في إطار مبدأ الملكية الوطنية.

وعلى الرغم من الصعوبات الحالية، يجب علينا أن ننظر إلى الأمور من منظورها الصحيح. لقد أحرزت هايتي تقدما هائلا في مختلف المجالات وتجاوزت مآس من قبيل زلزال عام ٢٠١٠، والذي أظهر خلاله شعب هايتي قدرة على الصمود جديرة بالثناء. وفي هذا الصدد، يقوم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، وبعثة الأمم المتحدة بدور أساسي. والتحدي الماثل الآن هو الحفاظ على التقدم المحرز.

في الختام، نؤكد من جديد التزام حكومة شيلي بتعزيز مؤسسات وتنمية هايتي وشعبها، الأمر الذي ينعكس في تعاوننا الثنائي الوثيق والمشاركة في بعثة الأمم المتحدة منذ بدايتها، وكذلك في المحافل الأخرى للتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن

الحالة في هايتي، كما أشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على التزامها وقيادتها المُثبتين على رأس البعثة.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به سفير بيرو باسم مجموعة أصدقاء هايتي.

تؤكد كولومبيا من جديد على العمل القيم للغاية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بغية ضمان الرفاه المستدام للشعب الهايتي. وبلدي يشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/225)، ويود أن يسلط الضوء على بعض جوانبه.

على الرغم من أن عدد حالات الإصابة بمرض الكوليرا والوفيات الناجمة عنه في عام ٢٠١٥ يبعث على القلق، يسرنا أن نلاحظ أن الربع الأخير من عام ٢٠١٥ سجل أدنى عدد من الحالات منذ بدء تفشي الوباء. ونأمل في إمكانية المحافظة على هذا الاتجاه.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المتكررة لحقوق الأطفال المشار إليها في التقرير، ولا سيما حالات الاتجار بالأطفال لأغراض العمل والاستغلال الجنسي. ونشجب جميع أعمال العنف الجنسي ضد المرأة؛ ومع ذلك، نسلم بالتقدم الذي أحرزه برنامج الحد من العنف المجتمعي، الذي قدم المساعدة إلى ١ ٩١٩ من النساء الضعيفات. والتقرير يولي اهتماما خاصا للزيادة بأكثر من الضعف في عدد الهايتيين المتضررين من قضايا الأمن الغذائي مقارنة بالأرقام المسجلة قبل ستة أشهر.

ونؤكد من جديد ضرورة إنشاء مؤسسات لكل من العدالة وأنظمة السجون في هايتي لأن السيناريوهين يشكلان تحديات إنسانية بالنظر إلى ظروف احتجاز الناس في سجون البلد. ونقدر الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للحكومات المحلية في تجهيز العمد والمجالس البلدية المنتخبين حديثا لتولي المنصب على النحو المناسب. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق عدم انتخاب نساء في الانتخابات المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في تجاهل تام لدستور البلد، وكذلك لما نص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن أهمية زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية.

ويشير بلدي إلى أن المسؤولية المحورية في العملية الهايتية تقع على عاتق الحكومة وقادتها. ولذلك السبب، نقدر الأعمال المشتركة التي اضطلعت بها البعثة وفريق الأمم المتحدة في هايتي لوضع خطة انتقالية للبلد ترمي إلى تعزيز الملكية الوطنية، ولا سيما إسهامها في التخفيض التدريجي لوظائف البعثة، والتي سيتعين ساعتها أن تضطلع بها حكومة هايتي.

ونلاحظ مع القلق تكرار تأجيل الانتخابات في هايتي. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة بأنه يجري اتخاذ التدابير التصحيحية لكفالة عقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية دون أن تشهد حوادث العنف والمخالفات التي وقعت في الجولات السابقة.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لتجنب حدوث فراغ في الحكم في هايتي، ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يتبع الرئيس القادم المنتخب ديمقراطيا، كجزء من سياساته، نهجا حيال الأمن والتنمية، يمكن البلد من التغلب على الصعوبات التي تواجهه حاليا.

ونسلط الضوء على الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره بخصوص الحاجة إلى أن يكون أصحاب المصلحة في هايتي قادرين على التغلب على مناخ عدم اليقين السياسي الحالي. وهذا سيمكن البلد من إحراز تقدم هام على صعيد الاستقرار السياسي ويرسي الأساس لثقافة ديمقراطية.

ويجب على هايتي أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسساتها وقوة الشرطة في البلد. ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تحمي إنجازاتها أيا كان الثمن. ويجب أن يكون لدينا إطار

مستدام ومتسق وموجه نحو تحقيق النتائج وأن نكفل الانتقال الناجح والسلمي إلى الحكومة المقبلة.

وأريد أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم كولومبيا للعمل الذي لا يقدر بثمن الذي تضطلع به البعثة في كفالة الرفاه المستدام للشعب الهايتي. ولا يزال بلدي ملتزما بمواصلة الإسهام في تعزيز وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية من خلال دعم الأنشطة التدريبية وتلك ذات الطابع الإرشادي للضباط، وكذلك من خلال مشاركة الشرطة الكولومبية في بعثة الأمم المتحدة. ويسرني أن أعلن أنه في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل، ستصل وحدة مؤلفة من ٢٤ من ضباط الشرطة الكولومبية، بما في ذلك أربع نساء، إلى بور - أو - برانس للانضمام إلى البعثة بهدف تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة ومستوى الأمن والرفاه في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الدول ال ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية

ترحب الجماعة الكاريبية بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها السفيرة ساندرا أونوري وتعرب عن تقديرها لها. ونلاحظ باهتمام تعليقاتها على التطورات في هايتي، ولا سيما في ما يتصل بالعملية الانتخابية. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2016/225).

إن الجماعة الكاريبية قلقة جدا إزاء أن الغموض السياسي الحالي في هايتي قد بلغ درجة يُحتمل في ظلها ألا تُستكمل العملية الانتخابية على النحو المبين في اتفاق ٥ شباط/فبراير. وإذ نسلم بأن شعب هايتي يجب أن يكون في الصدارة وفي مركز إيجاد حلول يتم التوصل إليها محليا، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم في إيجاد حلول توافقية يملكها أبناء هايتي لهذه العملية المتعثرة. وفي رأينا، أنه يجب عمل كل ما يمكن عمله لضمان إنجاز العملية الانتخابية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وحرة ونزيهة ومتحررة من الخوف. إن الانتخابات مهمة في أي نظام ديمقراطي، وبالتالي فإنها تمثل شرطا للتنمية المستدامة في الدول الديمقراطية.

وهايتي معرضة بالفعل لأن تتفاقم الأزمات الإنسانية بسبب الجفاف وعدم كفاية الهياكل الأساسية في مجالات المياه والصحة والصرف الصحي وانتشار الكوليرا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ومن ثم، فإن البلد لا يستطيع أن يتحمل عدم الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، يسر الجماعة الكاريبية أنه خلال الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي اختتمت أعمالها مؤخرا في مكسيكو سيتي، التزم وزراء الزراعة في الجماعة الكاريبية بالعمل معا في التصدي لمسألة الجوع المزمن والفقر والأمن الغذائي والتغذوي لشعب هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الجماعة الكاريبية الإعراب عن امتنانها لجميع الدول التي قدمت تبرعات مالية للصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة العملية الانتخابية في هايتي، بما في ذلك مساهمة حكومة ترينيداد وتوباغو بمليون دولار للمشروع.

وتجدر الإشادة ببعثة الأمم المتحدة، بقيادة السفيرة أونوري، على دورها الإشرافي المستمر في هايتي حيث لا تكتفي بمساعدة السلطات الهايتية في المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات، ولكن أيضا في تعزيز سيادة القانون والنهوض بالعدالة وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية من أجل كفالة أن تكون في وضع يمكنها من الإشراف الكامل على أعمال الشرطة في تلك الدولة في المستقبل القريب جدا.

وإذ نواصل الإشادة بالسلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على جهودهما لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال فترة التحول هذه، فإننا على وعي أيضا بضرورة تصرف أعضاء المجلس بحذر في القيام وهم يقومون بكل ما في وسعهم لضمان إنجاز العملية الانتخابية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المؤرخ ٥ شباط/فبراير. فأي تقويض آخر لتلك العملية سيحد من وتيرة إحراز التقدم ويتسبب في عكس مسار المكاسب التي حققتها هايتي حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري للرد على التعليقات والأسئلة.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن، وجميع الدول الأعضاء، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية، ومجموعة الأصدقاء على دعمهم المستمر لعملية إرساء الديمقراطية في هايتي وتحقيق الاستقرار فيها. كما أشكرهم على ما قدموه من توجيه لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد أوليت اهتماما خاصا لما أعربوا عنه من قلق إزاء انقطاع العملية الانتخابية وما قدموه من توصيات بشأن الخطوات المقبلة. بل إنني أوليت الاهتمام لما أبدوه من ملاحظات للأطراف الفاعلة الهايتية كافة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن المضي قدما بحزم بغية الخروج من المأزق الحالي. وبالنيابة عن رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي – من عنصري الجيش والشرطة، ومن الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين – فضلا عن متطوعي الأمم المتحدة، أشكرهم جميعا على تقديرهم لخدمتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.